



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي

في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة

دور جودة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة شركة الرواد للصناعة والخدمات-الوادي - خلال الفترة
(2015-2012)

تحت إشراف الأستاذ:

كهن بشير زيدي

من إعداد الطلبة:

كهن نبيل بن علي

كهن نفطي محمد المختار

كهن مسعي محمد الصادق

لجنة المناقشة

رئيس اللجنة
المشرف (مقررا)
المناقش

أستاذ محاضر أ
أستاذ محاضر ب
أستاذ مساعد أ

ضيف الله محمد الهادي
زيدي البشير
ديدة كمال

السنة الجامعية 2017/2016

| | |
|-----------------------------------------------------------------------|--------|
| العنوان | الصفحة |
| الإهداء | |
| الشكر | |
| قائمة المحتويات | |
| قائمة الجداول | |
| قائمة الأشكال | |
| قائمة الملاحق | |
| ملخص | |
| المقدمة | أ- د |
| الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية | 07 |
| المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القوائم المالية | 07 |
| المطلب الأول: ماهية القوائم المالية | 07 |
| المطلب الثاني: الغرض من القوائم المالية | 10 |
| المبحث الثاني: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي | 18 |
| المطلب الأول: تقييم الأداء المالي ومؤشرات قياسه | 18 |
| المطلب الثاني: أثر جودة القوائم المالية على مستوى تقييم الأداء المالي | 24 |
| خلاصة الفصل الأول | 29 |
| الفصل الثاني: دراسة حالة لشركة الرواد للصناعة والخدمات ش ذ م م الوادي | 32 |
| المبحث الأول: إعطاء نظرة تعريفية حول شركة الرواد للصناعة والخدمات | 32 |
| المطلب الأول: التعريف بالشركة محل الدراسة | 32 |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة | 34 |
| المطلب الثالث: العملية الإنتاجية في الشركة | 39 |
| المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة الرواد | 43 |
| المطلب الأول: التقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية | 43 |
| المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة | 52 |
| خلاص الفصل الأول | 59 |
| الخاتمة العامة | 61 |
| قائمة المصادر والمراجع | 63 |
| الملاحق | |

| الصفحة | عنوان الجدول | الرقم |
|--------|-----------------------------------------------------------------------------|-------|
| 38 | توزيع العمال وعددهم في الشركة لسنة 2014 | 01 |
| 43 | الميزانية المحاسبية لمؤسسة الرواد جانب الأصول (2015-2012) | 02 |
| 44 | الميزانية المحاسبية لمؤسسة الرواد جانب الخصوم (2015-2012) | 03 |
| 45 | جدول حسابات النتائج لمؤسسة الرواد (2015-2012) | 04 |
| 46 | نسبة الربحية من 2012 إلى 2015 | 05 |
| 48 | نسبة السيولة من 2012 إلى 2015 | 06 |
| 49 | نسبة النشاط من 2012 إلى 2015 | 07 |
| 53 | تكلفة الأموال الخاصة | 08 |
| 54 | قيم الاستدانة الصافية (DN) لشركة الرواد خلال فترة 2012 إلى 2015 | 09 |
| 54 | تكلفة الاستدانة (D) | 10 |
| 55 | التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال (0) لشركة الرواد خلال فترة 2012 إلى 2015 | 11 |
| 56 | الاحتياج في رأس المال العامل (BFR) لشركة الرواد خلال فترة 2012 إلى 2015 | 12 |
| 56 | رأس المال العامل المستثمر (CI) لشركة الرواد خلال فترة 2012 إلى 2015 | 13 |
| 57 | العائد على رأس المال المستثمر (ROCI) | 14 |
| 57 | حساب القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) | 15 |

| الصفحة | عنوان الشكل | الرقم |
|--------|------------------------------------------------------------------|-------|
| 33 | مساحة المؤسسة | 01 |
| 35 | الهيكل تنظيمي للوظائف في الشركة | 02 |
| 38 | توزيع العمال وعددهم في الشركة لسنة 2014 | 03 |
| 42 | مراحل الإنتاج لشركة الرواد لصناعة والخدمات | 04 |
| 47 | تطور نسب الربحية لشركة الرواد للفترة 2012 إلى 2015 | 05 |
| 48 | تطور نسب السيولة لشركة الرواد 2012 إلى 2015 | 06 |
| 50 | تطور نسب النشاط (01) لشركة الرواد 2012 إلى 2015 | 07 |
| 51 | تطور نسب النشاط (02) لشركة الرواد 2012 إلى 2015 | 08 |
| 58 | تطور القيمة الاقتصادية المضافة لشركة الرواد للفترة 2012 إلى 2015 | 09 |

| عنوان الملحق | الرقم |
|-----------------------------------------------------|-------|
| الميزانية المحاسبية لشركة الرواد للفترة (2015-2012) | 01 |
| جدول حسابات النتائج لشركة الرواد للفترة (2015-2012) | 02 |

ملخص الدراسة

تتم من خلال هذا البحث دراسة موضوع دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة الرواد لصناعة والخدمات بالوادي والذي يهدف إلى اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف التي تواجهها الشركة أثناء عملية تسييرها وبهذه النتيجة تستطيع الشركة اتخاذ جميع قراراتها المالية على أسس علمية على المدى القصير والمتوسط والطويل وكذلك الإجابة على الإشكالية المطروحة.

ولمعالج الموضوع واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للموضوع ومنهج دراسة حالة في جانب التطبيقي الذي من خلاله تم تقييم الأداء المالي لشركة الرواد لصناعة والخدمات خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 إلى غاية 2015 توصلت هذه الدراسة إلى نتائج إيجابية خلال فترة الدراسة أي أن القوائم المالية لها دور كبير في تحديد مستوى أدائها خاصة الأداء المالي باستخدام الميزانية وجدول حسابات النتائج بصفة خاصة ومن خلال هذا تستطيع الشركة الاقتصادية تفادي الأخطاء الانحرافات في السنة المالية الحالية .

الكلمات المفتاحية:

القوائم المالية، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي.

Abstract :

Fait par cette étude au sujet du rôle des états financiers dans la performance financière des institutions économiques évaluer le statut de la société pionnière de l'industrie et des services dans la vallée qui vise à découvrir les forces et les faiblesses rencontrées par la société au cours de la conduite du processus d'étude ce résultat la société peut prendre toutes ses obligations financières sur une base scientifique à long le court et moyen terme et aussi pour répondre au problème à portée de main

Pour hypothèses de sujet du processeur et de test ont été misent sur l'approche descriptive et analytique dans la partie théorique du sujet et la méthodologie de l'affaire dans le côté application grâce à laquelle les résultats financiers des pionniers de l'industrie et des services évalués au cours de la période entre 2012 à 2015 l'étude a révélé cette étude aux résultats de la réaction positive au cours de la période d'étude à savoir les états financiers ont un rôle important dans la détermination du niveau de performance de la performance financière privée en utilisant notamment le budget et le calendrier des comptes des résultats et par cette entreprise peuvent éviter les erreurs de Divergences économiques de l'exercice en cours.

Mots-clés:

Les états financiers la performance financière l'évaluation de la performance financière

المقدمة العامة

1- تمهيد:

يشهد العالم اليوم تطورات كثيرة في عدة مجالات اقتصادية سياسية ثقافية إجتماعية ويعتبر ظهور تزايد المعلومات العنصر الأهم في هذا التطورات لما تقدمه من خدمات وتسهيلات للمستفيدين منها ومستخدميها.

كما تسعى المؤسسة الاقتصادية اتخاذ مواقع هامة في السوق لتحسين أدائها ووضعيتها التنافسية وذلك في ظل الانفتاح نحو العالم الخارجي حيث تعمل المؤسسة على تحقيق العديد من الأهداف ومن أهمها ضمان استمرارها وبقائها في مجال نشاطها وذلك يتطلب معرفة دقيقة بتغيرات الخارجية حيث تعتبر الإصلاحات الأخيرة المتعلقة بإعداد القوائم المالية من بين أهم الإصلاحات التي تصب في إطار التوجه الاقتصادي الجديد وهذه الإصلاحات الجديدة من الضروري على المؤسسة الاقتصادية التكيف معها وفق متطلبات مستخدميها مما أدى إلى ضرورة دراسة محتويات القوائم المالية بشكل مفصل وعملي وذلك باستخدام الأساليب الكمية الحديثة والمتمثلة في التحليل المالي الذي يعتبر أداة أساسية يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والتنبؤ بشكل أكثر دقة لمستقبلها الاقتصادي والحكم على نتائج أعمالها بشكل علمي لهذا فهي تخضع إلى جملة من المبادئ المتعارف عليها من جهة وإلى جملة من المعايير المحاسبية التي يجب احترامها من جهة أخرى .

وهنا ازدادت التساؤلات حول إمكانية اعتبار مؤشرات المالية أو النسب المالية كأفضل مقياس للأداء المالي من المؤشرات الحديثة أو المحاسبية.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

كيف تساهم جودة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

تتضمن دراسة هذه الإشكالية الرئيسية دراسة إشكاليات فرعية تتمثل في:

✓ ماهي مكونات القوائم المالية؟

✓ كيف يمكن للمعلومات الواردة في القوائم المالية أن يساهم في تقييم الأداء

المالي؟

✓ هل تتميز القوائم المالية لمؤسسة الرواد بخصائص جودة المعلومات المالية؟

✓ هل تعتمد مؤسسة الرواد في تقييم الأداء المالي القوائم المالية؟

2 - فرضيات الدراسة:

يمكن على ضوء التساؤلات السابقة يمكن تلخيص الفرضيات:

✓ تتكون القوائم المالية من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية والملاحق.

✓ عندما تتميز المعلومات المحتواة في القوائم المالية بخصائص الجودة سوف تساهم في تقييم الأداء المالي.

✓ بما أن مؤسسة الرواد تقوم بإعداد القوائم المالية من ناحية الشكل والمضمون حسب مبادئ المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية فنستنتج بأنها تتميز بخصائص جودة المعلومات المالية.

✓ بما أن القوائم المالية لمؤسسة الرواد تتميز بخصائص جودة المعلومات المالية فإنها تعتمد عليها في تقييم الأداء المالي.

3 - مبررات اختيار الموضوع

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار الموضوع لأنه يحتوي اعتبارات موضوعية وذاتية وتتمثل في.

- محاولة تسليط الضوء على مؤشرات التوازن المالي في مجال تقييم الأداء المالي؛
- محاولة الاطلاع أكثر على الواقع العملي للموضوع؛
- إمكانية قياس مؤشرات التوازن المالي في قطاع المؤسسة الاقتصادية.

4 - أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؛

- تحديد المعايير والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم؛
- معرفة دور تقييم الأداء المالي في تحديد كفاءة المؤسسة ومدى تحقيق أهدافها.

5 - أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعاً يعتبر من أهم المواضيع النظرية الملموسة حالياً حيث أن كل من الأداء المالي والقوائم المالية يشكلان أهمية كبيرة في استمرارية نشاط المؤسسة وعليه تتجلى أهمية البحث في هذا الموضوع في معرفة مدى قدرة المؤسسة على القراءة الدقيقة والمعقدة لنتائج القوائم المالية وذلك عن طريق تشخيص وتحديد المشاكل التي تطرأ على أدائها بشكل لعام وأدائها المالي بشكل خاص وإيجاد مختلف الطرق لحلها باستخدام أهم مؤشرات النسب المالية لمعرفة مواطن القوة فيها لتعزيزها ومواطن الضعف فيها لوضع العلاج اللازمة لها .

6 - حدود الدراسة

الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على مستوى مؤسسة الرواد للصناعة والخدمات بالوادي؛
الحدود الزمنية: تم الاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة (2012-2015).

7 - منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة

من أجل دراسة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء الأول من الدراسة وذلك من أجل وصف مكوناته ومن تحليلها أما في الجزء الثاني من الدراسة فقد اتبعنا أسلوب دراسة حالة من خلال قياس الأداء المالي لمؤسسة الرواد. أما بالنسبة للأدوات المستخدمة فقد تم الاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

8 - هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيمها إلى فصلين حيث خصص الفصل الأول للإطار النظري للدراسة وتمت تجزئته إلى مبحثين في الأول قمنا بتقديم مفاهيم

عامة حول القوائم المالية والغرض من إعدادها. أما المبحث الثاني فقد خصصناه إلى الإطار النظري تقييم الأداء المالي وكذلك مؤشرات والنسب المالية التي يعتمد عليها في التقييم.

أما الفصل الثاني فقد خصص للجانب التطبيقي للموضوع حيث قمنا بتعريف مؤسسة الرواد للصناعة والخدمات ذ م م وهيكلها التنظيمي ومراحل الإنتاج في المبحث الأول. أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية وطريقة القيمة الاقتصادية المضافة

الفصل الأول

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

تمهيد:

تعتبر القوائم المالية هي الوسيلة لتزويد المعلومات لمستخدميها والتي تعبر تعبيراً كافياً عن الأحداث والعمليات المالية التي تحدث خلال الفترة المحاسبية حيث تنقل هذه القوائم المالية إلى الأطراف المعنية صورة مختصرة عن واقع المؤسسة دون الحاجة إلى أية معلومات إضافية.

سنقوم في هذا الفصل بالاطلاع على الجانب النظري لمجموعة من المؤشرات المالية والنسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي كأداة تستند إليها الإدارة المالية في اتخاذ قرارات المناسبة بشأن مدى فعالية الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وكذلك وضع الخطط المستقبلية.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القوائم المالية

المبحث الثاني: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القوائم المالية

تعد القوائم المالية وتقدم للمستخدمين الخارجيين من قبل العديد من المؤسسات حول العالم ورغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة بين بلد وآخر إلا أن هناك فروقا بينها تتسبب فيه ربما ظروف اجتماعية وقانونية مختلفة وبسبب ما تتصوره بلدان مختلفة من حاجات للمستخدمين المختلفين للقوائم المالية عندما تخضع للمتطلبات الوطنية⁽¹⁾.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية المنشورة من قبل المؤسسات هي مصدر مهم للمعلومات التي يعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدين ووسيلة رئيسية لإيصال المعلومات لأطراف خارجية.

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية

تعرف القوائم المالية: "على أنها الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم في النهاية تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في الدفاتر والتي تظهر في دفتر الأستاذ على شكل مجموعة من التقارير. والتقارير ليست هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج للاستفادة منها في اتخاذ القرارات والحكم على نتائج عمليات الوحدة وتقييم مركزها المالي"⁽²⁾.

عرفها أحمد محمد نور بأنها "وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي ومركز الربحية في المشروع لكل من يهمه أمر المشروع سواء كان ذلك في داخل المشروع أو خارجه"⁽³⁾.

كما عرف طارق عبد العال حماد القوائم المالية بأنها " وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية لأطراف خارجية وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على

(1) حواس صلاح، التوجه الجديد نحو المعايير الإبلاغ المالي الدولي وأثره على مهنة المدقق، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2009/2008، ص 180.

(2) محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد الفني، 2009، ص 262.

(3) أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 43.

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول الخصوم الإيرادات المصروفات.... إلخ)"⁽¹⁾ .

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

الفقرات 12 / 13 / 14 من الإطار النظري الذي تم نشره في عام 1989 من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) حددت الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها في ما يلي:

1- تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمؤسسة وذلك بغرض إفادة العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

2- تلبى القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين ومع ذلك فإن تلك القوائم لا توفر كافة المعلومات التي قد يحتاجها المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية ويرجع ذلك في حد كبير أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للأحداث التاريخية ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

3- تظهر القوائم المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها، ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية قد تشمل على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا كان من الضروري تغيير الإدارة.

تستخرج تلك الأهداف من احتياجات مستخدمي القوائم المالية (المسيرين والملاك والبنوك والمستثمرين والمساهمين والسلطات الجبائية والسلطات الإحصائية الوطنية وسلطات التخطيط والتأمين والأجراء والزبائن ومختلف الهياكل الداخلية للمؤسسة)

(1) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 38.

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

الفرع الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المالية

لقد تمّ تعريف الخصائص النوعية للقوائم المالية بأنها صفات تتميز بها المعلومات المعروضة في القوائم المالية حتى تكون أساساً سليماً لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية وقد حدّدت بأربعة صفات هي⁽¹⁾: القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة.

1- **القابلية للفهم:** وتعني هذه الخاصية أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها فهي من ناحية تتطلب أن تكون معروضة بوضوح بعيد عن التعقيد ومن ناحية أخرى يلزم أن تكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية.

2- **الملاءمة:** وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المعروضة على صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه وبالتالي تأثيرها عليه خلال تقييم المستخدمين للأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تصحيح ما تمّ تقييمه سابقاً واتخاذ القرارات بناء على ذلك فتكون بذلك المعلومات ملائمة طالما أن لها القدرة على التأثير على القرارات وعلى صلة بها وعندما تفقد القدرة بالتأثير على القرارات والصلة بموضوع القرار لا تكون المعلومات ملائمة.

3- **الموثوقية:** وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجد ربه أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية:

✓ العرض الصادق؛

✓ غلبة المضمون الاقتصادي على شكل القانوني؛

✓ الحيادة؛

✓ الحيطة والحذر؛

(1) خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية (IFRS/IAS)، إثراء والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص50-

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

✓ تكاملية المعلومات؛

4- **قابلية المقارنة:** وتعني هذه الخاصية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة للمنشأة ذاتها أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة معينة بقوائم مالية لمنشآت أخرى ويقوم بذلك مستخدمو القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو التمويل أو التعرف على المركز المالية والأداء المالي للمنشأة وغير ذلك ولا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفقا لمفهوم الثبات أو الاتساق.

المطلب الثاني: الغرض من القوائم المالية

الفرع الأول: مستخدمو القوائم المالية

يتم استخدام القوائم المالية من طرف مايلي:

1- **المستثمرين الحاليين والمحتملين:** وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة هي: (1)

✓ المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة؛

✓ المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار أسهم الشركة؛

✓ المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة؛

✓ المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة وتقييم أسهم الشركة بالمقارنة مع أسهم شركات أخرى.

2- **الموظفين:** يعتبر الموظفون مورد الشركة الهام حيث تبنى عليهم استمرارية الشركة وأداؤها

لأعمالها بما يشعرهم بالأمن والرضا الوظيفيين لذلك فهم معنيون بكفاءة الشركة وتحقيقها

لأهدافها ونموها وزيادة مبيعاتها وأرباحها ووجود نظام أجور نظام أجور ورواتب وحوافز فعال

(1) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص4.

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

- ويتعدى ذلك إلى تقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد التقاعد التي يمكن للشركة أن تقدمها⁽¹⁾.
- 3- **المقترضين:** وهم بحاجة إلى معلومات تساعد في تقدير الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب وفي تقدير عدم تجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.
- 4- **الموردين والدائنين الآخرين:** وتعتبر هذه الفئة مصدر للتمويل والائتمان قصير الأجل حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المؤسسة على السداد من خلال نسب السيولة والتداول كذلك نشاطها والنسب المتعلقة بذلك كمعدلات دوران البضاعة للتأكيد من استمرارية وكفاءة وربحية الشركة⁽²⁾.
- 5- **العملاء:** ويعتبر العملاء شريان الإيرادات ومصدرها حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات المؤسسة من سلع وخدمات لذلك فهم معنيون باستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات⁽³⁾.
- 6- **الحكومة** بأجهزتها المختلفة: تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون الضرائب كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تحديد الضرائب المختلفة على الشركة ومدى قدرتها على التسديد ومعرفة المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني.
- 7- **الجمهور:** وله اهتمامات مختلفة بالشركات ما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها ومنها ما يتعلق بدور الشركات الاجتماعي والتنموي ومنها ما يتعلق بسلوك الجمهور الاستهلاكي استناداً إلى جودة مخرجاتها من السلع والخدمات.
- ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومن بين الفئات التي لم يرد ذكرها ضمن

(1) خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص43.

(2) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص4

(3) خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص43

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

الإطار المفاهيمي نجد إدارة المؤسسة المحللون والمستشارون المالي والسوق المالي المنافسون.....الخ⁽¹⁾.

الفرع الثاني: عناصر القوائم المالية حسب معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)

نص إطار العمل على أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى عن طريق وضعها في مجموعات عامة وفقاً لخصائصها الاقتصادية وهذه الخصائص هي عناصر القوائم المالية.

وقد أشارت إلى أن العناصر التي ترتبط مباشرة بقياس المركز المالي في الميزانية هي الدخل والمصروفات وقد تم تعريف هذه العناصر كما يلي⁽²⁾:

1-الأصول: هي موارد يتحكم فيها الكيان نتيجة لأحداث ماضية ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية إلى الكيان.

2-الالتزامات: هي التزامات حالية للكيان ناشئة من أحداث ماضية ويتوقع أن يؤدي تسويتها إلى تدفق المنافع الاقتصادية خارج الكيان.

3-حقوق الملكية: هي الأصول مخصوم منها الالتزامات (وتعرف عادة باسم أموال حملة الأسهم).

4-الدخل: هو زيادات في المنافع الاقتصادية في صورة تدفقات إلى الدخل أو تحسينات في الأصول أو تناقضات في الالتزام أنتج عنها زيادة في حقوق الملكية (بخلاف الزيادات الناتجة عن مساهمات الملاك) ويتضمن الدخل الإيراد والمكاسب.

5-المصروفات: ويعني التناقص في المنافع الاقتصادية في صورة تدفقات إلى الخارج أو نقص في الأصول أو تكبدات الالتزامات ينتج عنها تناقصات في حقوق الملكية (بخلاف التناقصات بسبب التوزيعات للملاك).

(1) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص5

(2) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص ص 8-10.

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

ينبغي الاعتراف لعنصر القائمة المالية (الأصول حقوق الملكية الدخل المصروفات) في القوائم المالية إذا:

✓ كان محتملاً أن أي منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند سوف تتدفق إلى الكيان أو منه؛

✓ كان للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.

وأخير فيما يتعلق بالاعتراف عرف إطار العمل القياسي بأنه عملية تحديد المبالغ النقدية التي يتم الاعتراف بها وإظهارها للبند في القوائم المالية وإشارة كذلك مجموعات تستخدم الأسس التالية بدرجات مختلفة متباينة لقياس عناصر القوائم المالية:

✓ التكلفة التاريخية

✓ التكلفة الجارية

✓ القيمة القابلة للتحقق

✓ القيمة الحالية.

الفرع الثالث: الغرض من إعداد وعرض القوائم المالية

أولاً: إطار العمل لإعداد القوائم المالية

نشرت لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1989 إطار العمل المفاهيمي لها بعنوان "إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية" وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن الغرض من هذا الإصدار؛ هو تقديم المفاهيم التي يستند إليها إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين من خلال⁽¹⁾:

✓ مساعدة المجلس في تطوير معايير المحاسبة مستقبلاً؛

✓ الدعوة للتوفيق بين معايير المحاسبة؛

✓ مساعدة واضعي المعايير القوميين؛

(1) ريتشارد شرويدر وآخرون، تعريب خالد علي وآخرون، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، السعودية 2006، ص ص 136-137.

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

- ✓ مساعدة معدي القوائم في تطبيق معايير المحاسبة الدولية؛
- ✓ مساعدة المراجعين (المدققين) في تشكيل رأي حول ما إذا كانت القوائم المالية تتماشى مع المعايير الدولية؛
- ✓ مساعدة المستخدمين في تفسير القوائم المالية المعدة تماشياً مع المعايير الدولية؛
- ✓ تزويد الأطراف بالمعلومات عن مدخل المجلس في صياغة معايير المحاسبة الدولية.

ثانياً: عرض القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم المصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهمة بأمر الشركة في عملية إتخاذ القرارات الاقتصادية وتقوم معظم الشركات بنشر القوائم المالية خلال التقرير السنوي أو النصف السنوي أو الربع السنوي.

تتكون القوائم المالية من العناصر التالية:

✓ قائمة المركز المالي (الميزانية)؛

✓ قائمة الدخل؛

✓ قائمة التغيرات في حقوق الملكية؛

✓ قائمة التدفقات النقدية؛

✓ الملاحظات (الملاحق).

1- قائمة المركز المالي (الميزانية)

هي المرآة العاكسة للوضع المالي للمؤسسة توفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمنشأة فتبين هذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو اتجاه الغير⁽¹⁾.

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها حيث تحقق الميزات التالية:

(1) محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، 2007، ص 169.

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

- ✓ كشف المركز المالي للمنشأة عند تاريخ إعداد الميزانية حيث تبين ما للمنشأة من حقوق وما عليها من التزامات؛
- ✓ تقييم مدى تغطية حقوق ملكية المنشأة لالتزاماتها؛
- ✓ التعرف على مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع بواسطة نسب التداول والسيولة؛
- ✓ التعرف على مدى اعتماد المنشأة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات على حقوق الملكية؛
- ✓ تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها؛
- ✓ تساعد على القيام بعمليات التحليل المالي؛
- ✓ تبين مدى التزام المنشأة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ تعطي صورة للمنشأة على استمراريته أو أن ميزانيتها أعدت على أساس التصفية؛
- ✓ معرفة سياسات الشركة على اتجاه استثماراتها المالية.

2- قائمة الدخل

تصف عمليات المنشأة أو الوحدة الاقتصادية على فترة زمنية معينة وهذا غالبا ما تكون فترة سنة مالية الإيرادات والتكاليف يتم الاعتراف عند حدوث المبيعات وليس عند تحصيل النقد عند الزبائن؛ وفي تعريف آخر فإنه تسمى كذلك بقائمة حساب النتائج تبين نتيجة أعمال إدارة المنشأة أي نتيجة العمليات أو الأنشطة التشغيلية في تفسير بعض وليس كل التغيرات التي طرأت في الأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين بين ميزانيتين متتاليتين (ميزانية أول مدة وأخرها) ويبني تعريف قائمة الدخل على أساس مفهوم الاستحقاق للأرباح. تعتبر قائمة الدخل من القوائم التي بدأ ينظر إليها باهتمام متزايد لا تقل أهمية عن قائمة المركز المالي إذ تقوم بتحقيق المميزات التالية:

- ✓ التعرف على نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة؛
- ✓ التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل؛

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

- ✓ التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء؛
- ✓ معرفة ربحية السهم الواحد؛
- ✓ معرفة إمكانية توزيع أرباح الملاك؛
- ✓ تحديد أرباح الأسهم من خلال معرفة نتيجة قائمة الدخل؛
- ✓ التعرف على مقدار الضريبة الواجب دفعها؛
- ✓ احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.

3- قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تتضمن تسوية حقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة إضافة إلى بنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل توفر لنا معلومات عن بعض مصادر التغير في عناصر المركز المالي إلا أن هذه المعلومات سوف لا تكون ذات فائدة إلا إذا استخدمت جنباً إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى⁽¹⁾.

إذ تحقق هذه القائمة الميزات التالية:

- ✓ التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفاصيل أخرى عنها؛
- ✓ التعرف التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة؛
- ✓ التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية.

4- قائمة التدفقات النقدية

هو حالة من التوليفة الكاملة والنهائية لشرح الاختلافات في المؤسسة وبالتالي يحدد مقبوضات (مصادر السيولة) والمصروفات (المخصصات النقدية) التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة كما يوفر المعلومات حول المقبوضات النقدية للشركة والمدفوعات النقدية

(1) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات للسلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 31.

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

خلال الفترة المحاسبية تهدف هذه القائمة إلى إظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للأغراض المختلفة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية⁽¹⁾.

إذ تحقق هذه القائمة الميزات التالية:

- ✓ معرفة المركز النقدي للمنشأة؛
- ✓ معرفة قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة المتوفرة؛
- ✓ التفرقة بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛
- ✓ تقييم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل؛
- ✓ التعرف على النقدية غير المتاحة للاستخدام في المنشأة؛
- ✓ مقارنة المراكز النقدية بين المنشآت المختلفة وفي المنشأة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة؛

✓ التعرف على سياسة المنشأة فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة واستبدالها.

5- الملاحظات (الملاحق)

تعتبر الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها وذلك لأنها تتضمن هامش وملاحظات وتوضيحات لما تتضمنه القوائم المالية والتي تعتبر ضرورية لفهم هذه القوائم وبدون وجود هذه الملاحظات تعتبر القوائم المالية غامضة لا يمكن أن تكون أساساً سليماً لاتخاذ القرارات برشد وعقلانية ويمكن عرض هذه الملاحظات بأحد الأساليب التالية: التفسيرات بين الأقواس الملاحظات الهامشية الجداول الإضافية الحسابات الطبيعية المتعارضة حسابات التقييم السياسات المحاسبية.

(1) منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 65.

الفصل الأول: _____ تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

المبحث الثاني: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي

للمؤسسة الاقتصادية دور مهم في النشاط الاقتصادي وبعد تقييم أدائها المالي من أهم العمليات التي تعتمد عليها الشركة لتحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المرجوة وهذا لتحسين أدائها نحو الأفضل

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي ومؤشرات قياسه

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه

سوف يتم التطرق في هذا الفرع إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي

يعرف الأداء المالي "بمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث تركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر على أداء الشركات حيث أنه الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم"⁽¹⁾

يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة "تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتخذة (إدارة الشركة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)" أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير المحددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسها ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مم يسمح بالحكم على درجة الكفاءة"⁽²⁾.

يعرف تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية "بأنه عملية مقارنة بين الانجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت

(1) محمد محمود الخطيب، العوامل المؤثرة على الأداء المالي (الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات)، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2010، ص 48.

(2) عبد الغاني دادن، قراءة في الأداء المالي و القيمة في الشركة الاقتصادية، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 04، 2006، ص 41-42.

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الإيجابية ومعالجة الانحرافات السلبية" أي أنه في كل الظروف والأحوال لا بد وأن يتم اتخاذ قرار إداري وكل ذلك بهدف ضمان تحقيق أعلى درجة من درجات الكفاءة والفاعلية في الأداء المالي للوحدة الاقتصادية (1).

ثانيا: أهداف التقييم الأداء المالي

تمثل أهمية تقييم الأداء المالي في: (2)

- ✓ الكشف عن مدى تحقيق قدرة الشركة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج؛
- ✓ يوفر تقييم الأداء المالي للمؤسسة مقياس لمدى نجاح الشركة خلال سعيها لمواصلة نشاطها وتحقيق أهدافها وذلك أن النجاح مقياس يجتمع بين الفعالية والكفاءة؛
- ✓ يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع إلى تحسين مستوى أدائها؛
- ✓ يؤدي إلى الكشف عن العناصر ذات الكفاءة تحديد العناصر ذات الاحتياج من أجل النهوض بأدائها.

الفرع الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

أولاً: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

إن التوازن المالي يعتبر من الأهداف المالية التي تسعى الشركة إلى تحقيقها ويعرف بأنه "التفاعل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الشركة واستعمالها " فهو يقوم على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق مجموع الاستثمارات مضاف لجزء من احتياجات دورة الاستغلال أي أن الأموال الدائمة للمؤسسة يجب أن تكون مساوية للاستثمارات الصافية مضافا لها رأس المال المعياري.

يمكن دراسة التوازن المالي من خلال المؤشرات التالية:

(1) ناصر دادي عدون، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، دار المحمدية، الجزائر، 2001، ص 321.

(2) مريم عبا، تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الرفع المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص 09.

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

- 1- رأس المال العامل (FR): رأس المال العامل هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة فتحقق رأس مال عامل موجب داخل الشركة يؤكد امتلاكها هامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي (1)؛
- 2- احتياج رأس المال العامل (BFR): تقليديا يمثل رأس المال العامل الموجب شرطا للتوازن المالي السليم ولن يكن له معنى ذاتيا إلا إذا تمت مقارنته بقيمة مالية أخرى هي احتياجات رأس المال العامل وينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات (2)؛
- 3- الخزينة (T): يمكن تعريف خزينة الشركة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع الشركة توفرها من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال (3).

ثانيا: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

تعتمد الشركة في تحليلها لمركزها المالي على دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية ثم تفسير ومقارنة تلك العلاقات مع النسب المعيارية المستمدة من القطاع التي تنشط فيه هذه الشركة أو من تلك الموضوعه من قبل الشركة نفسها والمتعارف عنها بين المحللين الماليين حيث تعرف تلك العلاقات باصطلاح النسب المالية ومن بين أهم هذه النسب:

- 1- نسب السيولة: (4) هي تلك النسب التي تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل على درجة سيولة الشركة على المدى القصير أي أن الاهتمام سيكون بعناصر الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة.

(1) محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة) ، مذكرة ماجستير، كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 92-95.

(2) الياس بن الساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 84.

(3) ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 321.

(4) دريد آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص 83.

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

2- نسب الربحية:(1) وتعرف أيضا بنسب المردودية فالربحية معيار مهم لتقييم أداء الشركة الاقتصادية حيث تعبر عن قدرة وسائل الشركة على تحقيق نتائج جيدة وهي " العلاقة بين النتائج التي تحققها الشركة والوسائل المستخدمة في ذلك " فقياسها يسمح للمسيرين معرفة كفاءة ورشد الشركة في استخدام مواردها.

3- نسب النشاط:(2) تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة أصولها وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وكذا أكبر ربح ممكن.

ثالثا: تقييم الأداء المالي باستخدام طريقة القيمة المضافة

قد عرف مقياس القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) بأنه: " مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المستثمر التي تحسب عن طريق المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال WACC".

تحسب وفق العلاقة التالية:(3)

(1) محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة)، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي: 50-06/05/2013، ص 7-8.

(2) اليمن سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها (دراسة حالة الشركة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة - العلةمة - سطيف)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 46.

(3) Georgorio, Pascal Barneto (2^e édition), DSCG2 Manuel et APP Lincations, Paris, Dunod, 2009, p:235-236.

$$EVA = (ROCI - CMPC) \cdot CI$$

حيث:

ROCI: العائد على الاستثمار.

CMPC: تكلفة رأس المال.

CI: رأس المال.

الفرع الثالث: أقسام وخطوات تقييم الأداء المالي

أولاً: أقسام تقييم الأداء

تعتبر عملية تقييم الأداء في المؤسسة عملية شاملة للنشاطات الموجودة داخل المؤسسة فيمكن قياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة على مستوى كل قسم من أقسام المؤسسة وعليه يمكن تحديد أقسام تقييم الأداء التالية:⁽¹⁾

1- تقييم الأداء المخطط:

يتمثل هذا النوع في التحقق من مدى الوصول للأهداف المسطرة وذلك من خلال مقارنة المؤشرات الواردة في المخطط والسياسات الموضوعية مع المؤشرات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية دورية فيمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وربما تكون لفترات زمنية متوسطة المدى من ثلاث إلى خمس سنوات وهذا بهدف إظهار الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها؛

2- تقييم الأداء الفعلي:

يقصد بها تقييم كافة الموارد المتاحة المادية منها و البشرية و هذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الاختلالات التي تحدث و قياس درجة و مستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية و هذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية و دراسة تطوراتها عبر عدة فترات و على ضوء ما تكشفه المعايير و النسب

(1) مجيد الكرفي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007 ، ص 43.

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

المالية التحليلية المعتمدة في المؤسسة يتم مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس المؤسسة إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته من نتائج مع السنة المالية المعنية و السنوات السابقة أيضا ؛

3-تقييم الأداء العام (الشامل):

حيث يتطرق هذا النوع من التقييم إلى كافة الجوانب في المؤسسة باستخدام جميع المؤشرات المخططة و الفعلية في عملية القياس و التقييم وللتمييز بين أهمية نشاط و آخر و هذا بإعطاء أوزان لأنشطة المؤسسة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا من أجل الوصول إلى درجة تقييم عام للمؤسسة.

ثانيا: الخطوات الأساسية والمجالات العامة لعملية تقييم الأداء المالي

1- خطوات عملية تقييم الأداء:

- توجد عدة خطوات لعملية تقييم الأداء يمكن تلخيصها فيما يلي:
- ✓ رسم سياسة التقييم وإعلانها على كافة الأفراد الذي يتأثرون بها: يجب أن تبلغ السياسة لجميع من يعينهم الأمر سواء القائمين بالتقييم أو الذين يخضعون لتقييم أدائهم من خلال معرفة الهدف من السياسة والهدف الذي تستخدم من أجله؛
 - ✓ اختيار الطرق التي تتبع في التقييم: يتوقف اختيار الطريقة في الشخص الذي سيتولى إعداد التقرير والأفراد الذين توضع التقرير عن أدائهم؛
 - ✓ تدريب المقومين (1):حتى يكون هناك نجاح في إعداد التقارير لابد أن يكون الأفراد ملمين بالهدف من إعداد تلك التقارير وطريقة استخدامها ومزاياها وعيوبها؛
 - ✓ تحليل السياسة والنتائج:لابد أن يحدد الوقت الذي يتم فيه التقييم بحيث تنتهي العملية بالنسبة لأي مجموعة من الأفراد في ظروف محددة.

(1) هم الأشخاص الذين يقومون بعملية التقييم.

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

2- المجالات العامة لعملية تقييم الأداء:

يمكن التمييز بين ثلاثة مجالات أساسية لعملية تقييم الأداء والتي يمكن حصرها فيما يلي:

✓ **مراقبة الخطة و متابعة تنفيذها:** بعد وضع الخطة من طرف المؤسسة يستلزم الأمر متابعة ما تم تحقيقه للأهداف وفقا للمواعيد المحددة أي مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المسطرة و لابد من مراقبة تنفيذ الأهداف خلال فترات زمنية متقاربة لتدارك أي اختلال في الوقت المناسب ؛

✓ **تقييم نتائج الأعمال بالنسبة لما كان مستهدفا منها:** ويعني ذلك تقييم النتائج المترتبة على التنفيذ للتأكد من أن التطورات الاقتصادية التي حدثت نتيجة تنفيذ الخطة في حدود ما هو مستهدف منها وكذلك اكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها؛

✓ **الرقابة على كافة الأفراد:** ويعني ذلك التأكد من قيام المؤسسة بمختلف أوجه نشاطها وتنفيذ أهدافها بأعلى درجة من الكفاية والرقابة على كافة الأداء لها أهمية بالغة في المؤسسة نظرا لضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

المطلب الثاني: أثر جودة القوائم المالية على مستوى تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: معايير جودة القوائم المالية

تتحقق جودة المعلومات من خلال توافر المعايير التالي:

1-معايير قانونية: تسعى العديد من الهيئات في العديد من الدول لتطوير معايير جودة

التقارير المالية عن طريق فرض تشريعات وقوانين تلتزم بها المؤسسات لضبط جوانب

الأداء في المؤسسات بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تجبر المؤسسات

بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2-معايير رقابية: من بين مكونات العملية الإدارية هي عنصر الرقابة ولنجاح هذا

العنصر يتوقف على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة

الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية والمعايير الرقابية تلعب دورا مهما

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

في فحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد.

3- معايير مهنية: تتأثر جودة ونوعية المعلومات المالية بالممارسات المحاسبية المتبعة والتي يتم تحديدها من خلال اختيار معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية وبالتالي فإن تلبية احتياجات معينة للمستخدمين يتطلب اختيار معايير محاسبية تؤدي هذا الغرض مما تبرز مسؤولية الإدارة اتجاه الملاك للاطمئنان عمى استثماراتهم.

4- معايير فنية: تؤدي المعايير الفنية إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس على جودة التقارير المالية والتقليل من حالة عد التأكد لمختلف مستعملي المعلومة المحاسبية والمالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

الفرع الثاني: عملية تقييم الأداء المالي

يمكن حصر مراحل عملية التقييم في أربع مراحل مكملة لبعضها البعض وهي:

1- جمع المعلومات الضرورية: تعتبر المعلومات شيء ضروري لاتخاذ القرارات في المؤسسة وهي أساسية في عملية التسيير ويشترط في المعلومات أن تكون ذات جودة عالية وفي الأوقات المناسبة لكي يتحقق للمؤسسة الغرض منها ومصادر جمع المعلومات الضرورية تتمثل في:

✓ **الملاحظة الشخصية:** يتمثل هذا المنهج فيتوجه الملاحظين إلى ميادين الأنشطة للشعور بالرضا عند ملاحظاتهم ما يجري فيه والتحدث مع منفيها⁽¹⁾.

(¹) George R.Terry، Stéphan. G Franclin، les principes du management. Ed economica، 8 ed Paris،1985، p.501.

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

✓ **التقارير الشفوية:** وهي سلسلة المحادثات واللقاءات التي تحدث بين الرئيس ومروؤسيه ليتم التعرض إلى أهم الإنجازات والمشاكل المتعرضة لعملهم وعلى المسيرين طرح الأسئلة في الأوقات المناسبة للحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة.

✓ **التقارير المالية:** وهي مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية تسمح بإعطاء مختلف المعلومات المتعلقة بإنجازات المؤسسة تكون على شكل إحصاءات مفصلة.

2- قياس الأداء الفعلي: يتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أداؤها بناء على معايير الفعالية والكفاءة لقياس الأداء وتقييمه مرهون باختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه.

✓ **مؤشرات قياس الأداء:** المؤشر هو أداة لقياس الأداء يكون عادة في شكل رقمي من خلاله يتمكن مسؤولي المؤسسة من مقارنة نتائجها بالمعايير المرجعية ويجب أن يتميز بالوضوح والشمولية.

✓ **أنواع المؤشرات:** يوجد العديد من المؤشرات منها المؤشرات الشخصية والمؤشرات الموضوعية والمؤشرات النوعية والمؤشرات الكمية.

3- مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب فيه: بعدما تنتهي المؤسسة من مرحلة قياس الأداء الفعلي تأتي مرحلة مقارنة أدائها المحقق بأداء المرغوب فيه والمشكلة التي تواجه المؤسسة في هذه المرحلة هي المرجع التي تستند إليه في عملية المقارنة ومن العناصر التي تعتبر كمراجع لمقارنة الأداء هي: الزمن أداء الوحدات الأخرى الأهداف والمعايير.

4- دراسة الانحراف وإصدار الحكم: عند عملية المقارنة نجد أحد الحالات الثلاثة التالية: إنحراف ملائم إنحراف غير ملائم إنحراف معدوم فالأول في صالح المؤسسة كارتفاع الأرباح أو انخفاض التكاليف أما الإنحراف الثاني فهو ضد المؤسسة كاستهلاك المواد الأولية بكميات تفوق الكميات المعيارية أو انخفاض الإنتاجية أما الانحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج المؤسسة ويجب القيام بتحليل الإنحراف الكلي سواء كان ملائم أو غير ملائم أو

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

معدوما للوصول إلى الأسباب الفعلية للانحراف لتشجيع ما هو ملائم ومعالجة ما هو غير ملائم.

الفرع الثالث: ضرورة ومتطلبات تقييم الأداء المالي

1) ضرورة تقييم الأداء المالي: يبرز تقييم الأداء المالي دور المؤسسة حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض إيجابية من الأرباح التي تعظم الثروة والقيمة السوقية للمؤسسة وبالتالي تعظيم عائد السهم إن كانت المؤسسة مدرجة في البورصة ويتحقق ذلك من خلال تحقيق أقصى الإيرادات مقابل أقل مخاطر ممكنة وذلك عن طريق السعي إلى لإحداث نوع من التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في تسيير الأصول والخصوم طالما أن التمويل والربحية متغيران متناقضان من حيث الهدف ومرتبطين من حيث التأثير فمن جهة تسعى المؤسسة إلى تغطية احتياجات دورة الاستغلال ومن جهة أخرى تسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح وبالتالي نجد التمويل أحد القيود الهامة أمام تنفيذ القرارات المالية⁽¹⁾.

2) متطلبات تقييم الأداء المالي: إن المؤسسات الرائدة في الأداء هي التي تستطيع برمجة مستقبلها بناء على أهداف واضحة وتوزيع مواردها في المكان والوقت المناسب وتقييم الأداء من الموضوعات الحديثة التي تتطلب مزيد من البحث والدراسة ولكي نقوم بها يستلزم ما يلي:

✓ **ضرورة تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للوحدة:** إذ يجب تحديد الأهداف والخطط تحديدا واضحا حتى يمكن التحقق من أداء المسؤولين كما يتوقع الأداء اللازم لتحقيق تلك النتائج وليصبح على صورة معايير تستخدم لمتابعة تنفيذ الأهداف.

✓ **ضرورة وجود معايير واضحة للأداء:** يعتبر تحديد المعايير محور ارتكاز في عملية تقييم الأداء وتعد الخطط والأهداف معايير للتقييم ويجب أن تكون المعايير واضحة للجميع ولا تحتمل التأويل لأن وضوح المعايير يساعد الفرد في إنجاز أعماله وتحديد مستوى الأداء

(1) عبد الغني دادن، مرجع سابق، ص 41.

الفصل الأول: _____ تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

المطلوب منه كما يساعد المسؤولين في عملية الرقابة والتقييم بناء على الأسس والمعايير المحددة.

✓ **ضرورة توافر نظام سليم وفعال للمعلومات:** يعتمد تقييم الأداء على توافر البيانات التفصيلية والسليمة وفي الوقت المناسب حيث يستند المدراء عند مقارنتهم على المعلومات الموجودة في القوائم المالية والتي تلخص النتائج الفعلية ولن يتحقق تقييم الأداء الجيد للمؤسسة إلا بتوفر نظام سليم وفعال لجمع المعلومات.

✓ **يجب أن يكون تقييم الأداء مستمرا:** ويعني أن تقييم الأداء لا يقتصر على فترة زمنية واحدة بل يجب أن يتم بصورة دورية ومنظمة وعلى فترات قصيرة نسبيا لتحديد الانحرافات لتصحيحها وتداركها في المستقبل.

✓ **التكامل مع العملية الإدارية:** إن فعالية نظام التقييم تتوقف إلى حد بعيد على مدى تكامله مع نظم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتتمثل فكرة التكامل بين التخطيط والتقييم على أساس أن كل مستوى من الخطط يوفر الأهداف التي تعتبر معايير للتقييم أما التكامل مع اتخاذ القرارات يعني توفر المعلومات اللازمة للمدير قبل اتخاذ القرار وليس بعده.

✓ **يجب أن يؤدي تقييم الأداء المالي إلى تحسينه:** يستلزم الأمر أن يؤدي تقييم الأداء إلى نتائج إيجابية من ناحية تحسين الأداء وهذا يتطلب الاقتناع بأهمية تقييم الأداء ويجب أن يكون الهدف من تقييم الأداء ليس فقط كشف أوجه الخلل والانحرافات إنما أيضا يؤدي إلى معرفة أسبابها والوصول إلى علاجها.

الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في ظل جودة القوائم المالية

خلاصة الفصل:

ومن خلال هذا الفصل يتضح لنا أن القوائم المالية هي المحصلة النهائية لعمل المحلل المالي أيضا تقييم الأداء المالي يكشف نقاط القوة والضعف في المؤسسة بالاعتبار الأداء الجيد بحيث يعد شرطا أساسيا لضمان بقاء واستمرارية المؤسسة حيث تسمح مؤشراتته بالحكم على درجة الثقة والأمان في البيانات والمعلومات المقدمة في ظل الأهداف الاستراتيجية أبعاد الشركة.

في الفصل الثاني سنتطرق إلى دراسة تطبيقية دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني : دراسة حالة لشركة الرواد للصناعة والخدمات

تمهيد:

يعد التعرف على الجانب النظري للدراسة المتعلقة بتقييم الأداء المالي وأهم النسب والمؤشرات المالية المستخدمة فيه والقوائم المالية وسنحاول في هذا الفصل وهو الجزء المخصص للجانب التطبيقي من الدراسة اختبار مدى تطابق الجانب النظري لتقييم الأداء المالي لشركة الرواد بالوادي مع الواقع العلمي وسنتطرق لكل ما سبق بالتفصيل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: إعطاء نظرة تعريفية حول شركة الرواد للصناعة والخدمات

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة الرواد

الفصل الثاني : دراسة حالة لشركة الرواد للصناعة والخدمات

المبحث الأول: التعريف بشركة الرواد للصناعة والخدمات ذ م م.

شركة الرواد للصناعة والخدمات ذ.م.م من الشركات الخاصة التي تتشط خاصة في مجال إنتاج الدقيق ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بالتعرف أكثر عليها.

المطلب الأول: التعريف بالشركة محل الدراسة

أولاً: تقديم عام حول شركة الرواد للصناعة والخدمات ذ م م.

✓ إن شركة الرواد للصناعة والخدمات هي شركة إنتاجية وخدماتية ذات مسؤولية محدودة (S A R L) وتنتج كل من الدقيق (الفرينة) والنخالة .

✓ وتعتبر شركة الرواد للصناعة والخدمات من المؤسسات الرائدة في هذا المجال على مستوى الجهة حيث انبثقت عن عقد تأسيسي بتاريخ: 2001/04/22 تحت رقم :001281 وقد قدر رأسمالها حسب هذا القانون الأساسي ب: 220.00000 دج وذلك بمساهمة أربعة شركاء وتم تعديل هذا العقد في 2007/08/13 ليصبح رأس مال الشركة 20.000.00000 دج ولتأخذ التسمية الجديدة :شركة الرواد للصناعة و الخدمات بعدما كانت تسمى :شركة مطاحن الرواد.

✓ وتخضع الشركة للقوانين والتنظيمات السارية المفعول في القانون الأساسي ويمكنها فتح فروع عبر كامل تراب الوطن ويمكن تحويلها إلى أي مكان آخر في التراب الوطني بمجرد قرار من الجمعية العامة.

1- مدة انقضاء العقد التأسيسي:

حدد عمر هذه الشركة بـ 99 سنة ابتداء من تاريخ قيدها بالسجل التجاري ما عدا في حالتها الحل المسبق أو التمديد المنصوص عليه في القانون الأساسي.

2- الموقع الجغرافي:

يقع مقر شركة الرواد للصناعة والخدمات بالمنطقة المتعددة النشاطات بكوينين ولاية الوادي على الطريق الرابط بين ولايتي الوادي وبسكرة ويحدها من الجنوب بلدية الوادي ومن الشمال بلدية قمار.

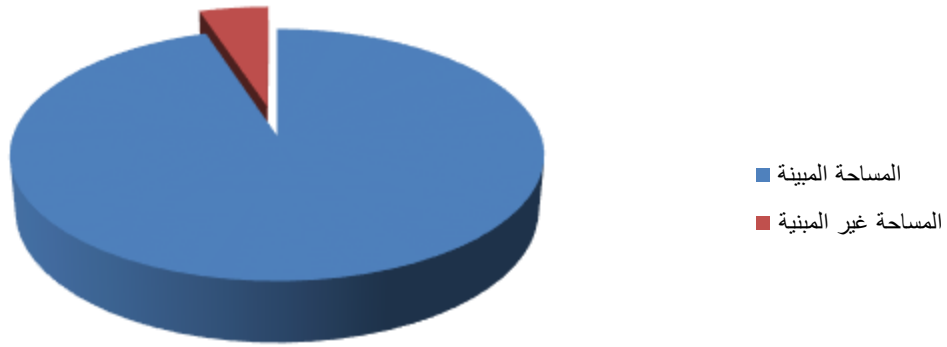
3- الهياكل والتركيبات:

تحتوي الشركة على الهياكل والتركيبات التالية:

✓ الأرضية والمساحة:

- تقدر مساحتها الإجمالية ب: 2000 م².
- تقدر المساحة المبينة ب: 1900 م².

الشكل رقم (01): مساحة الشركة



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق الشركة

✓ التركيب الصناعي:

- مطحنتين:

من صنع صيني شركة **Caifen Moeching** بطاقة إنتاجية تقدر ب: 1100 قنطار

من القمح اللين بالنسبة للأولى و 2000 قنطار من القمح اللين بالنسبة للمطحنة الثانية.

- مطامير التخزين للمادة الأولية: يوجد مطمور معدني سعته 1000 قنطار ومطمور

إسمنتي سعته 700 قنطار.

- مطامير تخزين المنتجات التامة: ستة (06) مطامير لتخزين مادة الفرينة سعة كل واحد

منهم تقدر ب: 400 قنطار وأربعة (04) مطامير لتخزين مادة النخالة تقدر سعته ب: 250

قنطار.

الفصل الثاني : دراسة حالة لشركة الرواد لصناعة والخدمات

والتجهيزات تعتبر حديثة حيث دخلت الوحدة الأولى في الاستغلال سنة 2010 أما الوحدة الثانية فدخلت في الاستغلال سنة 2013.

✓ مخازن الإنتاج:

لدى الشركة مخزين لتخزين المنتجات تامة الصنع إضافة إلى الفضلات والمهمات حيث تقدر مساحة الأول ب: 600 م² أما الثاني فتقدر مساحته ب: 400 م² وهو مستغل عن طريق الإيجار.

✓ ملحقات وهياكل أخرى:

- مبنى إداري من ثلاثة طوابق؛
 - ورشات العمل؛
 - مبنيين خاصين بوحدتي الإنتاج.
- ثانيا: منتجات الشركة والمواد المستعملة.

1- المواد المستعملة:

تستعمل الشركة مادة القمح اللين كمادة أولية لإنتاج الفرينة إضافة إلى أكياس التعبئة من مادتي البلاستيك والورق.

2- المنتجات:

دقيق (فرينة): 50 كغ 25 كغ 10 كغ 05 كغ 01 كغ.

النخالة: 25 كغ.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة.

حسب العقد التأسيسي للشركة فإن مسيرها السيد: بالنور إسماعيل ونائب المسير السيد: بالنور محمد الساسي مقيدة بالسجل التجاري الصادر بالوادي تحت رقم 0542380/B/01. وتقوم المؤسسة في نهاية كل سنة مالية بعقد جمعية عامة وذلك لمناقشة الوضعية المالية للمؤسسة والنتائج المتحصل عليها خلال السنة المالية وكذلك تخصيص النتيجة إما لإعادة استثمارها أو توزيعها على الشركاء حسب الحصص.

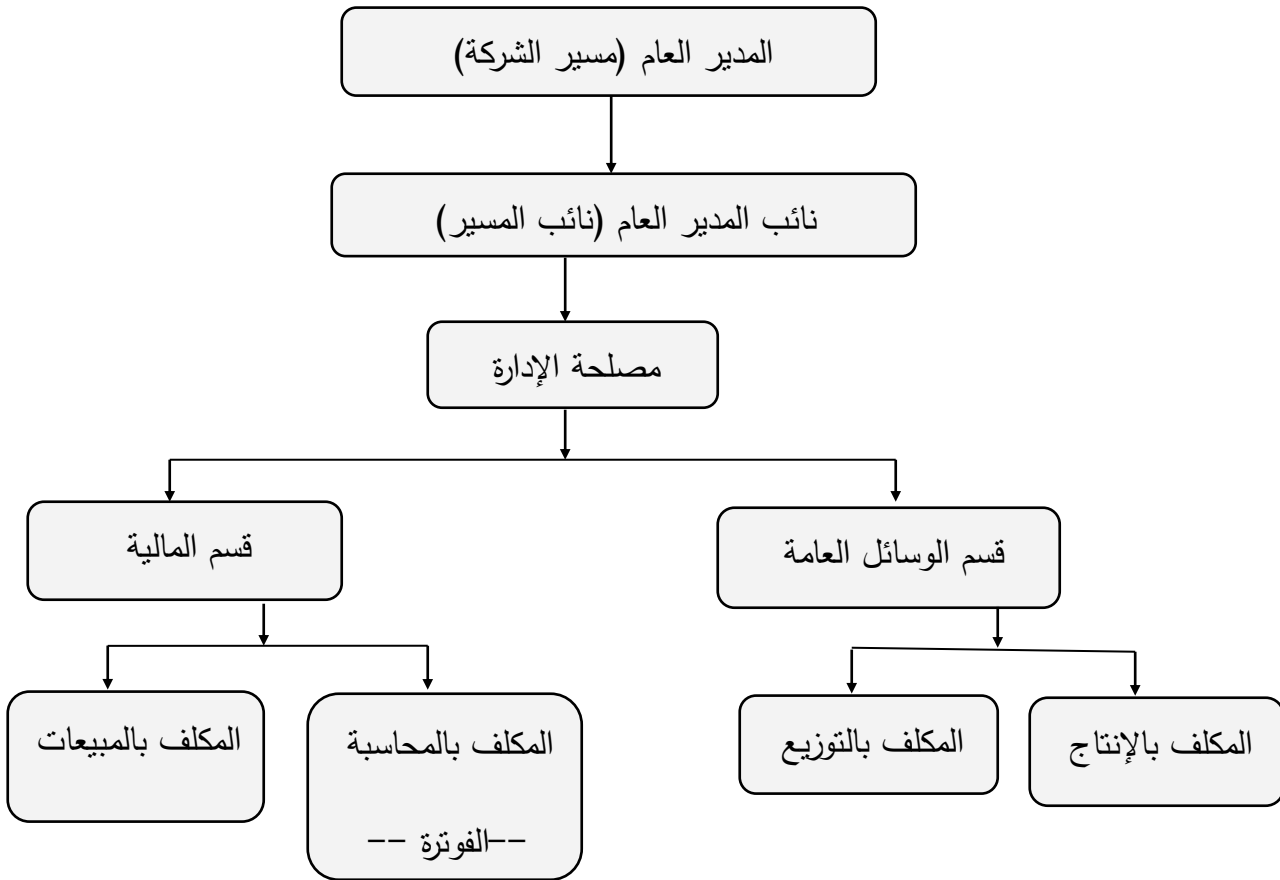
الفصل الثاني : دراسة حالة لشركة الرواد لصناعة والخدمات

كما تقوم الشركة بعقد اجتماعات دورية كل شهر لمناقشة سيرورة العمل وتقييم الأداء والوقوف على نقاط الضعف والقوة ودراسة الجوانب المتعلقة بالتمويل والمبيعات... الخ.

أولاً: الهيكل التنظيمي للوظائف في الشركة.

الهيكل التنظيمي هو عبارة عن وسيلة أو تقنية تساعد في تقسيم العمل والترتيب السلمي والإداري من حيث تباين مصالح وأقسام الوحدة. ونظراً لأن الشركة يغلب عليها الطابع العائلي للشركاء لم يتم وضع هيكل تنظيمي بصورة جيدة وواضحة كما أن الهيكل التنظيمي الموضوع لا يتسم بالتوسع الأفقي المعروف في المؤسسات الكبيرة.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للوظائف في الشركة.



المصدر: مصلحة الإدارة في الشركة

ثانياً: شرح الهيكل التنظيمي للوظائف في الشركة.

1- المدير العام (مسير الشركة):

ويتمثل دوره في الإشراف العام على الشركة وتسييرها وذلك من خلال التنسيق بين مختلف المصالح والأقسام والمحافظة على السير الحسن لها كما يقوم بإمضاء الوثائق الإدارية وتوقيع الصكوك الخاصة بأموال الشركة كما يقوم بالعلاقات الخارجية من حضور لمختلف التفاعلات من ملتقيات وصالونات...إلخ.

2- نائب المدير العام (نائب المسير) :

ودوره يتمثل في مساعدة المدير العام فهو يسهر على سيرورة العملية الإنتاجية كما أنه ينوب المدير العام في حالة غيابه في كل المهام المنوطة به.

3- قسم الوسائل العامة:

ويتضمن هذا القسم قسمان هما:

4- القسم المكلف بالإنتاج:

وتتمثل مهمته في الإشراف على العمليات الإنتاجية ابتداء من دخول المواد الأولية إلى غاية خروجها في شكلها النهائي وكذلك التبليغ عن أي خلل قد يحدث على مستوى الوحدات الإنتاجية كما يقوم بعملية المراقبة والأمن داخل المصنع وكذلك الصيانة والمتابعة اليومية لمختلف الآلات ومعدات الإنتاج.

5- القسم المكلف بالتوزيع:

ويقوم هذا القسم بتسيير حركة المخزونات من المنتجات والعمل على التوزيع الجيد للعملاء كذلك توفير وسائل النقل القيام بمتابعة المخزون من الورشات إلى المخازن ومن ثم إلى العملاء وتنفيذ كل العمليات المتعلقة بالتوزيع.

ويقوم هذا القسم بتطبيق بكل المسائل المالية بالاعتماد على الأقسام التالية:

6- المكلف بالمحاسبة:

ويقوم بما يلي:

- ✓ استقبال الوثائق المتعلقة بالحسابات البنكية للشركة؛
- ✓ الحسابات المقدمة من طرف كل المصالح؛
- ✓ مراجعة عملية التسديد وتحصيل الفواتير المختلفة؛
- ✓ العمل على إعداد التقارير الخاصة بنشاط الشركة؛
- ✓ تنظيم وترتيب مختلف الوثائق المحاسبية (فواتير إيصالات استلام.. الخ)؛
- ✓ إعداد الرواتب والأجور.

7- المكلف بالمبيعات:

ويقوم بما يلي:

- ✓ القيام بعمليات التسويق لمنتجات الشركة؛
- ✓ عمليات الإثهار؛
- ✓ دراسة تقلبات السوق؛
- ✓ تنفيذ القرارات التسويقية للإدارة العليا؛
- ✓ تنفيذ عمليات البيع؛

ثالثا: تعداد العمال بالشركة وتوزيعهم

8- تعداد العمال:

يبلغ عدد العمال في شركة الرواد للصناعة والخدمات 23 عاملا منهم 6 عمال مؤقتين.

9- توزيع العمال حسب المصالح:

بين الجدول التالي عدد العمال وتوزيعهم في شركة الرواد للصناعة والخدمات لسنة 2014.

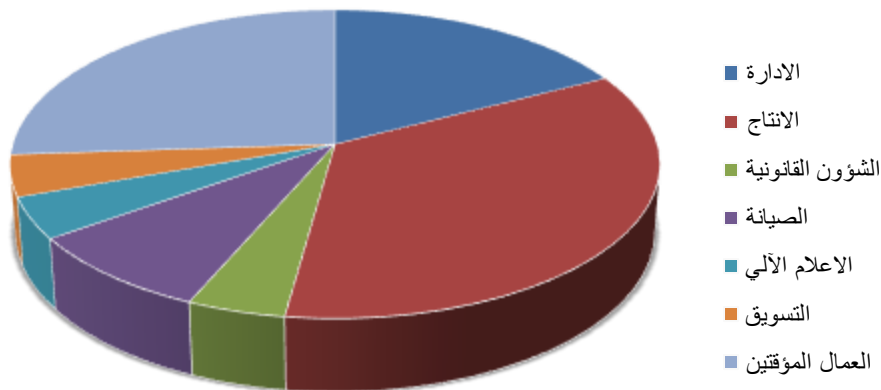
الفصل الثاني : دراسة حالة لشركة الرواد لصناعة والخدمات

الجدول رقم (01) : توزيع العمال و عددهم في الشركة لسنة 2014.

| المصالح | الإدارة | الإنتاج | الشؤون القانونية | الصيانة | الإعلام الآلي | التسويق | العمال المؤقتين | مجموع العمال |
|------------|---------|---------|------------------|---------|---------------|---------|-----------------|--------------|
| عدد العمال | 04 | 08 | 01 | 02 | 01 | 01 | 06 | 23 |

المصدر: إدارة الشركة.

الشكل رقم (03): توزيع العمال و عددهم في الشركة لسنة 2014



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الشركة.

المطلب الثالث: العملية الإنتاجية في الشركة.

شركة الرواد التي نحن بصدد تحليلها هي مؤسسة صناعية والعملية الإنتاجية التي تركز عليها هي تحويل مواد أولية والمتمثلة في القمح اللين إلى منتج نهائي وهو مادة الفرينة وتتم هذه العملية بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:

1 - مرحلة التموين:

تمثل هذه المرحلة بداية العملية في النشاط وتتم من خلال التوريد بالمادة الأولية (القمح اللين) لإنتاج مادة الفرينة إضافة إلى منتج ثانوي يتمثل في مادة النخالة وتقوم الشركة بشراء مادة القمح اللين من الديوان الجزائري المهني للحبوب (o a i c) عن طريق تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية بسكرة (c c i s) وتتبع هذه الخدمة بشهادة تحاليل لمادة القمح اللين المشتراة تبين فيها الصفات النوعية لها كما تتحمل الشركة في هذه المرحلة مصاريف النقل.

تتم عملية وزن الشاحنة المحملة بمادة القمح اللين عند دخولها إلى مكان التفريغ ومن هنا تبدأ عملية التخزين الأولي والتي تتم فيها التصفية الأولية من الشوائب والزوائد.

2-مرحلة الإنتاج:

تعتبر هذه المرحلة محور وظيفة الاستغلال للشركة وتتكون هذه المرحلة من عدة مراحل وهي كما يلي:

✓ مرحلة تصفية وتنقية القمح من الغبار وفصل البذور الأخرى عنه:

تتم عملية التنقية وفصل الزوائد عن القمح بواسطة آلات خاصة تعمل بشكل ترتيبى من أجل الوصول إلى تصفية القمح وإخراجه بشكل جيد.

✓ مرحلة إضافة الماء:

في هذه المرحلة تتم عملية غسل القمح وزيادة الماء التنظيف بواسطة آلة خاصة وتتم هذه العملية الحساسة لرفع نسبة الرطوبة للقمح حسب نوعية القمح للوصول إلى نسبة الرطوبة المطلوبة.

✓ مرحلة الانتظار:

في هذه المرحلة وبعد عملية الغسل يتم وضع القمح المغسول في مطامير إسمنتية يتم خلالها امتصاص الماء وتدوم هذه العملية مدة 12 ساعة ليصبح بعدها القمح جاهز لعملية الطحن.

✓ مرحلة الطحن:

وأهم مرحلة من مراحل الإنتاج بحيث أن المراحل السابقة ما هي إلا عملية تهيئة وتحضير لهذه المرحلة وتتم عملية الطحن وفق المراحل التالية:

• عملية الطحن الأولى:

وفيها يتم تفريغ القمح في آلة الطحن الأولى والتي تقوم بتقشير وتكسير القمح وبعدها تتم عملية الغريلة لنتيجة الطحن الأولى بواسطة آلة الغريلة ويستخرج في هذه العملية نسبة من الفرينة والباقي يوزع على مجموعة من آلات الطحن حسب حجم ونوعية المادة الخارجة من عملية الطحن الأولى.

• عمليات متتالية من الطحن والغريلة:

كما ذكرنا سابقا فإن النواتج من عملية الطحن الأولى تأخذ مسار معين للطحن و الغريلة وفق معايير تقنية خاصة بعملية إنتاج الفرينة للوصول إلى المنتج التام الصنع وعادة ما تتراوح نسبة الفرينة المتحصل عليها ما بين 70 % إلى 78% من القمح المطحون والباقي يكون لمادة النخالة. أما نسبة رطوبة الفرينة فتتراوح ما بين 14% إلى 15%.

✓ مرحلة التعبئة و الوزن و التغليف:

وتتم في هذه المرحلة تعبئة المنتج التام الصنع من مادة الفرينة في أكياس ذات تعبئة مختلفة حسب الطلب وهي عادة 01 كغ 05 كغ 10 كغ 25 كغ 50 كغ بواسطة آلات التعبئة الخاصة و هي تقوم بمجموعة من العمليات من تعبئة وزن وغلقيبقوم عليها مجموعة من العمال وكذلك الأمر بالنسبة لمادة النخالة و التي تعبأ في أكياس 25 كغ.

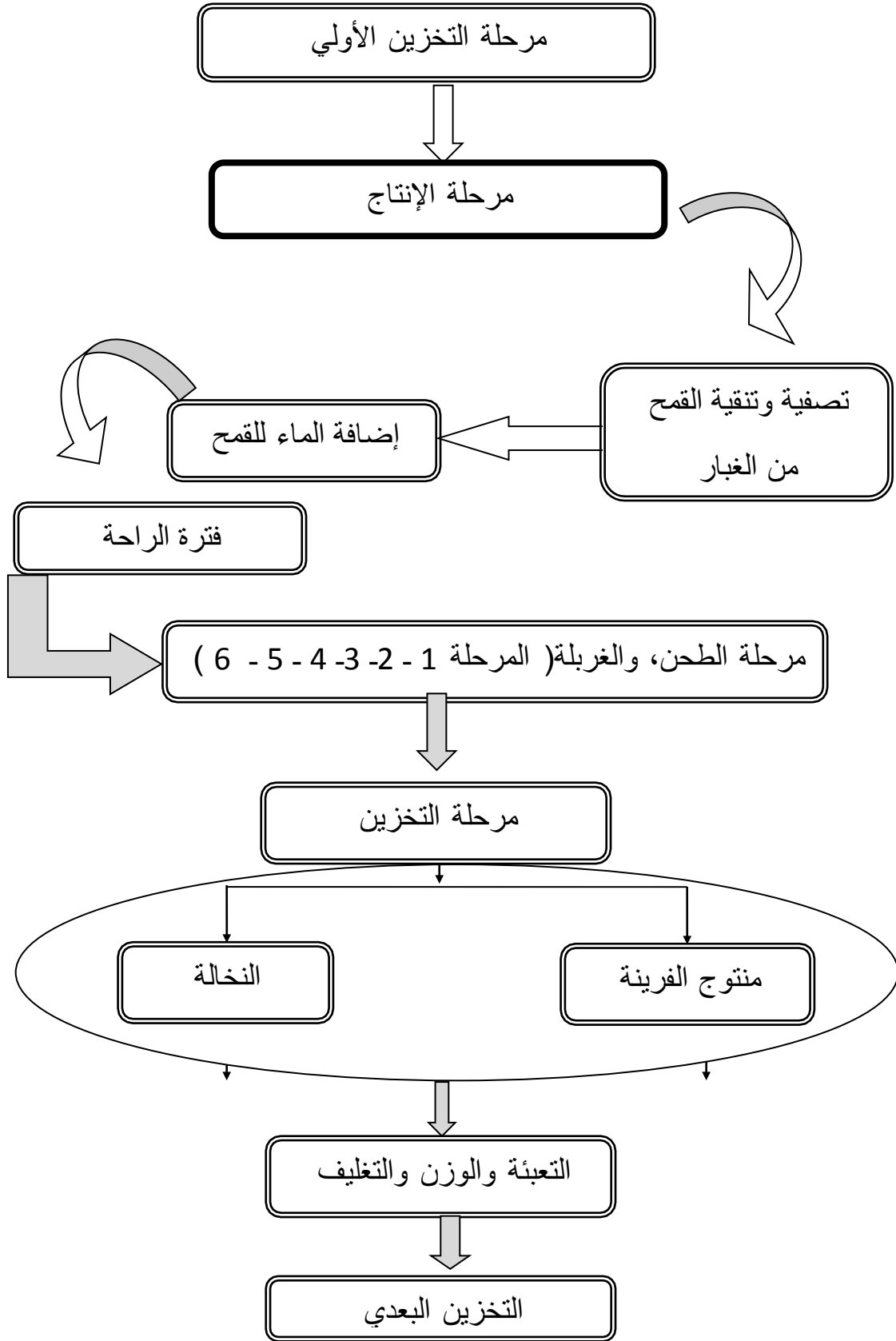
3- مرحلة التخزين البعدي :

بعد الانتهاء من الإنتاج تكون المنتجات جاهزة للتسويق تنقل المنتجات إلى المخازن وتوضع في مكان بارد وجاف وتمكث مدة 24 ساعة قبل توزيعها على الزبائن.

4-مرحلة البيع والتوزيع:

وهي المرحلة المهمة في أي مؤسسة إنتاجية وبما أن شركة الرواد تنتج مادة أساسية وذات استهلاك واسع فإن عملية الترويج لا تكلف المؤسسة الكثير ولا تأخذ الوقت الكبير لأنها تتوقف فقط على نوعية الفريضة المنتجة وبما أن منتجات شركة الرواد تتميز بسمعة طيبة لدى المستهلكين فإن هذه العملية لا تشكل عبءة لدى الشركة.

الشكل رقم (04): مرحلة الإنتاج لشركة الرواد للصناعة والخدمات



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الشركة.

الفصل الثاني : دراسة حالة لشركة الرواد لصناعة والخدمات

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة الرواد

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

سوف يتم حساب وتحليل مجموعة كل من نسب الربحية والسيولة والنشاط والقيمة الاقتصادية

المضافة بناء على الميزانية وجدول حسابات النتائج في هذه الدراسة

جدول رقم(02): الميزانية المحاسبية لمؤسسة الرواد جانب الأصول(2012-2015)

| الأصول | الميزانية بتاريخ 2012/12/31 | الميزانية بتاريخ 2013/12/31 | الميزانية بتاريخ 2014/12/31 | الميزانية بتاريخ 2015/12/31 |
|--------------------------------------|--------------------------------|--------------------------------|--------------------------------|--------------------------------|
| الأصول غير الجارية: | | | | |
| التثبيات غير المادية | 631267 | 420844 | 210422 | 0 |
| التثبيات المادية | | | | |
| أراضي | 211874 | 211874 | 211874 | 211874 |
| مباني | 9825358 | 9134995 | 8444632 | 7754269 |
| تثبيات مادية أخرى | 48808565 | 46158876 | 38120844 | 33146321 |
| تثبيات جاري إنجازها | 7307679 | 0 | 0 | 7608898 |
| التثبيات المالية: | | | | |
| القروض والأصول المالية الأخرى غ ج | 0 | 314198 | 185707 | 185707 |
| مجموع الأصول غير جارية | 66784744 | 56240789 | 47173480 | 48907070 |
| الأصول الجارية: | | | | |
| المخزونات والجاري إنجازها | 5617603 | 6587863 | 1703497 | 1328868 |
| الزبائن | 86258564 | 94649946 | 54941480 | 69949280 |
| المدينون الآخرون | 385500 | 0 | 187200 | 2049380 |
| الضرائب | 3142963 | 3778425 | 1000472 | 1278208 |
| الخزينة | 453205 | 21859696 | 28552245 | 46719041 |
| مجموع الأصول الجارية | 77857835 | 126875931 | 86384895 | 121324778 |
| مجموع الأصول | 144642579 | 183116720 | 133558376 | 170231849 |

الفصل الثاني : دراسة حالة لشركة الرواد لصناعة والخدمات

جدول رقم(03): الميزانية المحاسبية لمؤسسة الرواد جانب الخصوم(2012-2015)

| الميزانية بتاريخ 2015/12/31 | الميزانية بتاريخ 2014/12/ 31 | الميزانية بتاريخ 2013/12/31 | الميزانية بتاريخ 2012/12/31 | الخصوم |
|--------------------------------|---------------------------------|--------------------------------|--------------------------------|-------------------------------|
| | | | | الأموال الخاصة: |
| 20000000 | 20000000 | 20000000 | 20000000 | رأس المال الصادر. |
| 19097294 | 19097294 | 17675345 | 16713009 | العلاوات والاحتياطات. |
| 13581530 | 9580644 | 13545934 | 9032117 | النتيجة الصافية. |
| 52678824 | 48677938 | 51221279 | 45745126 | مجموع الأموال الخاصة |
| | | | | الخصوم غير الجارية: |
| 18864828 | 0 | 76640490 | 56000000 | القروض والديون المالية |
| 18864828 | 0 | 76640490 | 56000000 | مجموع الخصوم غير الجارية |
| | | | | الخصوم الجارية: |
| 15171814 | 16984670 | 14055461 | 17699451 | الموردون والحسابات الملحقة |
| 3283191 | 2968607 | 1516594 | 776093 | الضرائب |
| 80233192 | 64927159 | 39682894 | 24421908 | الديون الأخرى |
| 98688197 | 84880437 | 55254950 | 42897463 | مجموع لخصوم الجارية |
| 170231849 | 133558376 | 183116720 | 144642579 | مجموع الخصوم |

الفصل الثاني : دراسة حالة لشركة الرواد لصناعة والخدمات

جدول رقم(04): جدول حسابات النتائج لمؤسسة الرواد(2012-2015)

| 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | البيان |
|------------|------------|------------|------------|-----------------------------------------|
| 383688500 | 335368500 | 327741500 | 325384500 | رقم الأعمال |
| 383688500 | 335368500 | 327741500 | 325384500 | 1. إنتاج السنة المالية |
| 335046888- | 297991733- | 290748118- | 289768394- | مواد أولية |
| 6003280- | 4450066- | 4122604- | 3867942- | الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى |
| 12280- | 87100- | 0 | 0 | الصيانة والتصليلات والرعاية |
| 193450- | 15500- | 147375- | 208125- | أقساط التأمين |
| 168150- | 0 | 48450- | 234640- | أجور الوسطاء والأتعاب |
| 0 | 0 | 148597- | 210092- | التنقلات والمهمات والاستقبالات |
| 0 | 119658- | 0 | 0 | الإشهار والنشر والعلاقات العامة |
| 1040549- | 287695- | 306676- | 2661560- | الخدمات الأخرى |
| 342464590- | 302951753- | 295521822- | 296770755 | 2. إستهلاك السنة المالية |
| 41223901 | 32416747 | 32219677 | 28613744 | 3. القيمة المضافة للاستغلال |
| 7396597- | 6424338- | 5396899- | -5665550 | أعباء العاملين |
| 768173- | 707432- | 310041- | -1098924 | الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة |
| 33059130 | 25284975 | 26512735 | 21849269 | 4. الفائض الخام للاستغلال |
| 0 | 9500000 | 6756315 | 5000000 | المنتجات العملية الأخرى |
| 5526273- | 6614008- | 1212476- | -9929135 | الأعباء العملية الأخرى |
| 10189838- | 10687372- | 10858153- | 6638157- | المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخ ق |
| 17343018 | 17483594 | 21198421 | 10281976 | 5. النتيجة العملية |
| 1475 | 131396 | 180283 | 627390 | المنتجات المالية |
| 577172- | 5172595- | 6410821- | 914912- | الأعباء المالية |
| 575697- | 5041199- | 6230537- | 287522- | 6. النتيجة المالية |

الفصل الثاني : دراسة حالة لشركة الرواد لصناعة والخدمات

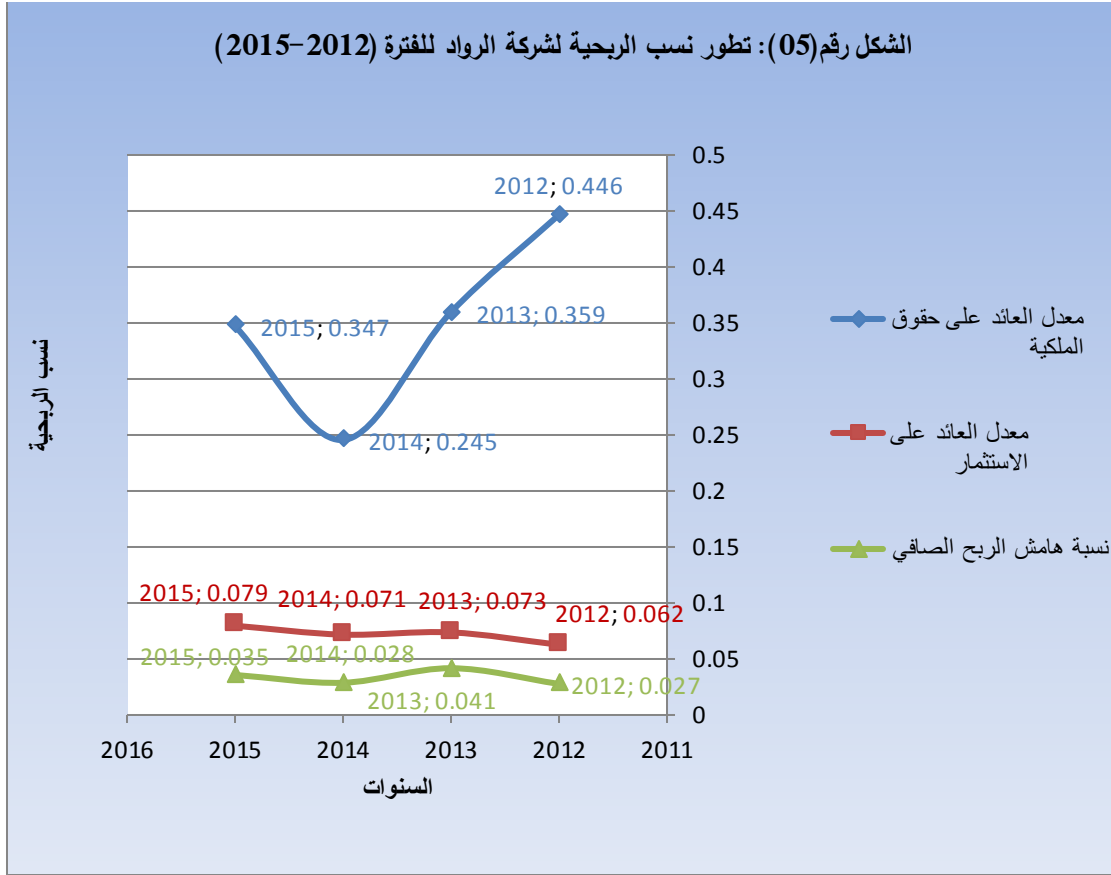
| | | | | |
|----------|----------|----------|---------|-----------------------------------------|
| 16767312 | 12442395 | 14967883 | 9994453 | 7. النتيجة العادية قبل الضرائب |
| 3185791- | 2861751- | 1421949- | 962336- | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية |
| 13581530 | 9580644 | 13545934 | 9032117 | صافي نتيجة السنة المالية |

التحليل باستخدام نسب الربحية: تتمثل نسب الربحية في معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار ونسبة هامش الربح الصافي.

الجدول رقم (05): نسب الربحية من 2012 إلى 2015

| 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | العلاقة | النسبة |
|-------|-------|-------|-------|-----------------------------------------------|------------------------------|
| 0.347 | 0.245 | 0.359 | 0.446 | صافي الربح بعد الضرائب إجمالي حقوق الملكية | معدل العائد على حقوق الملكية |
| 0.079 | 0.071 | 0.073 | 0.062 | صافي الربح بعد الضرائب إجمالي الأصول | معدل العائد على الاستثمار |
| 0.035 | 0.028 | 0.041 | 0.027 | صافي الربح بعد الضرائب صافي المبيعات | نسبة هامش الربح الصافي |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة الرواد من 2012 إلى 2015



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة الرواد من 2012 إلى 2015

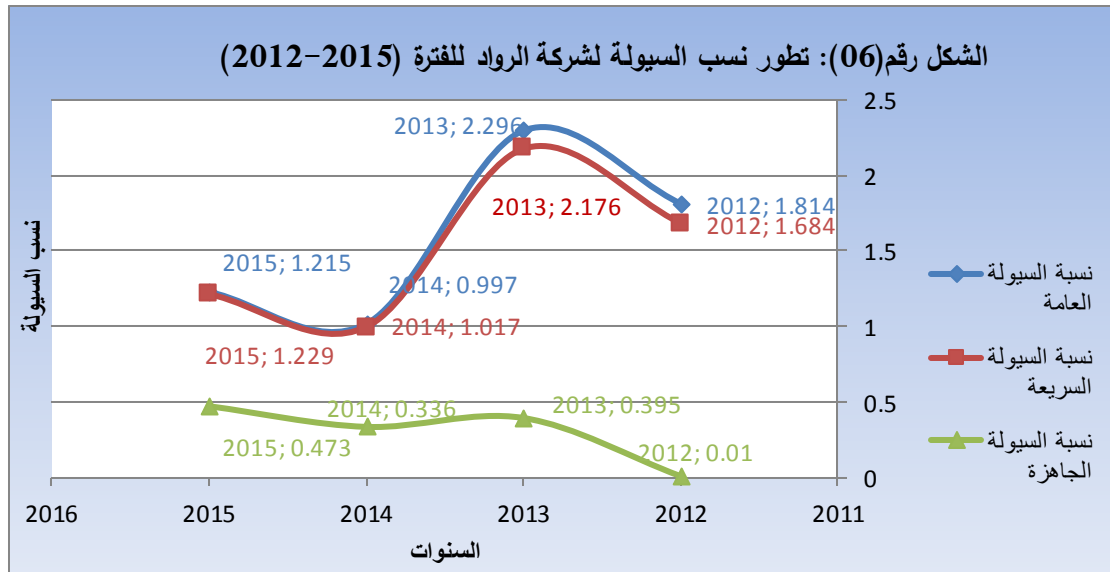
نلاحظ من خلال الشكل السابق أعلاه أن معدل العائد على حقوق الملكية في انخفاض من سنة 2012 إلى 2014 من نسبة 0.446 إلى 0.245 إلا أنه تحسن في سنة 2015 بنسبة 0.347، أما معدل العائد على الاستثمار في ارتفاع طفيف من نسبة 0.062 خلال 2012 إلى نسبة 0.073 سنة 2013 ثم انخفض في سنة 2014 إلى نسبة 0.071 ثم ارتفع في سنة 2015 إلى نسبة 0.079، أما نسبة هامش الربح الصافي فقد ارتفع من نسبة 0.027 خلال 2012 إلى نسبة 0.041 سنة 2013 ثم انخفض إلى نسبة 0.028 في سنة 2014 ثم ارتفع في سنة 2015 إلى نسبة 0.035.

التحليل باستخدام نسب السيولة: تتمثل نسب السيولة في نسبة السيولة العامة ونسبة السيولة السريعة ونسبة السيولة الجاهزة.

الجدول رقم (06): نسب السيولة من 2012 إلى 2015

| 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | العلاقة | النسبة |
|-------|-------|-------|-------|---------------------------------------------------------|-------------------------|
| 1.229 | 1.017 | 2.296 | 1.814 | الأصول المتداولة الديون القصيرة الأجل | نسبة السيولة العامة |
| 1.215 | 0.997 | 2.176 | 1.684 | (الأصول المتداولة - المخزون) الديون القصيرة الأجل | نسبة السيولة السريعة |
| 0.473 | 0.336 | 0.395 | 0.010 | القيم الجاهزة الديون القصيرة الأجل | نسبة السيولة الجاهزة |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة الرواد من 2012 إلى 2015



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة الرواد من 2012 إلى 2015

نلاحظ من الشكل السابق أن نسبة السيولة العامة ارتفعت ارتفاع كبير من نسبة 1.814 خلال سنة 2012 إلى نسبة 2.296 في سنة 2013 وفي سنة 2014 انخفضت إلى نسبة تصل 0.997 وفي نهاية 2015 نلاحظ ارتفاع طفيف بنسبة 1.215. أما نسبة السيولة

الفصل الثاني : دراسة حالة لشركة الرواد لصناعة والخدمات

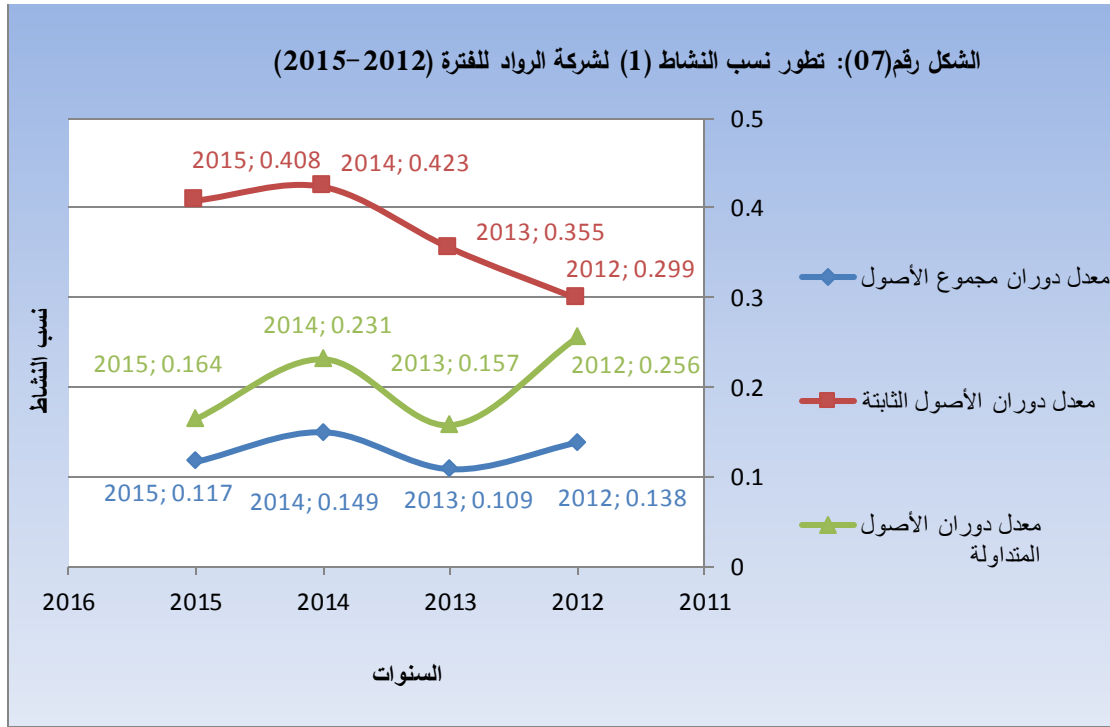
السريعة ارتفعت ارتفاع ملحوظ من نسبة 1.684 خلال سنة 2012 إلى نسبة تصل إلى 2.176 سنة 2013 وانخفضت انخفاض كبير في 2014 بنسبة 1.017 مع ارتفاع طفيف خلال سنة 2015 بنسبة 1.215. ونسبة السيولة الجاهزة فهي في ارتفاع خلال سنة 2012 إلى 2013 بنسبة 0.395 وفي سنة 2014 انخفضت انخفاض طفيف بنسبة 0.336 سنة 2014 ثم تحسنت خلال السنة التي تليها بنسبة 0.473.

التحليل باستخدام نسب النشاط: وتتمثل في معدل دوران مجموع الأصول ومعدل دوران مجموع الأصول الثابتة ومعدل دوران الأصول المتداولة ومعدل دوران المخزون ومعدل دوران الزبائن ومعدل دوران الموردين.

الجدول رقم (07): نسب النشاط من 2012 إلى 2015

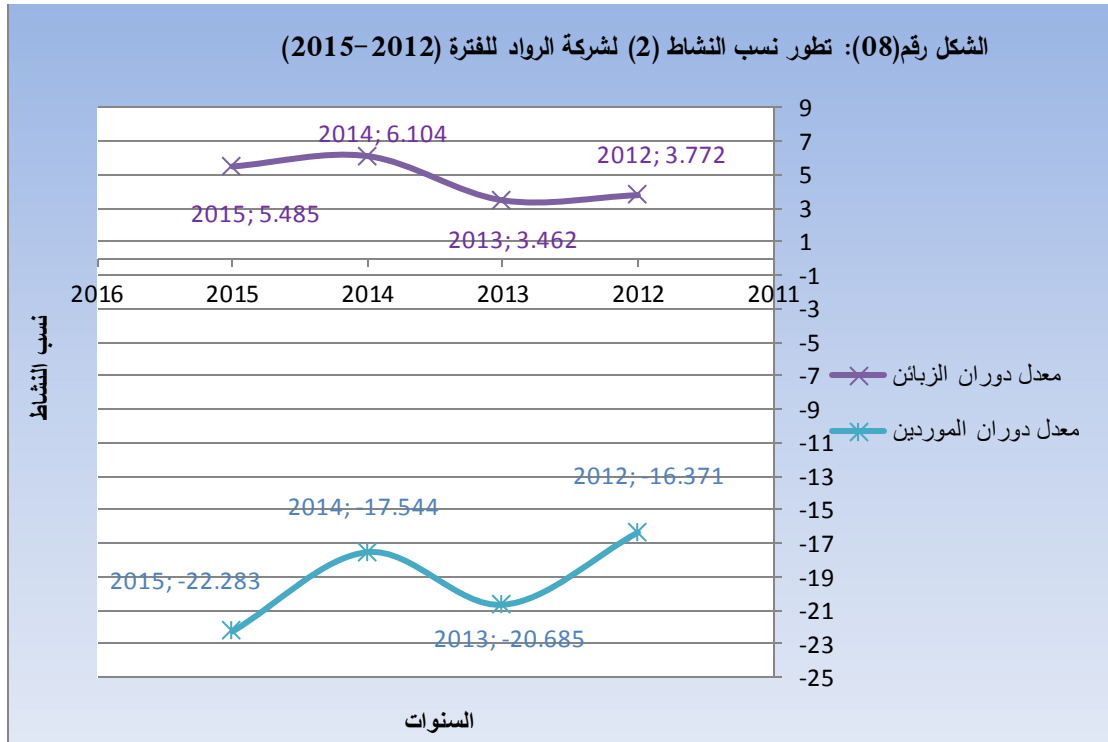
| النسبة | العلاقة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|-----------------------------|-------------------------------------------------|---------|---------|---------|---------|
| معدل دوران مجموع الأصول | رقم الأعمال متوسط مجموع الأصول | 0.138 | 0.109 | 0.149 | 0.117 |
| معدل دوران الأصول الثابتة | رقم الأعمال متوسط مجموع الأصول الثابتة | 0.299 | 0.355 | 0.423 | 0.408 |
| معدل دوران الأصول المتداولة | رقم الأعمال متوسط مجموع الأصول المتداولة | 0.256 | 0.157 | 0.231 | 0.164 |
| معدل دوران الزبائن | رقم الأعمال السنوي (الزبائن + أوراق القبض) | 3.772 | 3.462 | 6.104 | 5.485 |
| معدل دوران الموردين | المشتريات السنوية (الموردين + أوراق الدفع) | -16.371 | -20.685 | -17.544 | -22.283 |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة الرواد من 2012 إلى 2015



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة الرواد من 2012 إلى 2015

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن معدل دوران مجموع الأصول والذي يوضح مدى نشاط الأصول ومقدارها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، حيث انخفض من نسبة 0.138 سنة 2012 إلى نسبة 0.109 سنة 2013 وكذلك سنة 2014 ارتفع إلى نسبة 0.149 أما في سنة 2015 فقد انخفض قليلا إلى نسبة 0.117. أما معدل دوران الأصول الثابتة فقد ارتفع من نسبة 0.299 خلال سنة 2012 إلى نسبة 0.355 سنة 2013 وفي سنة 2014 فقد ارتفع إلى أعلى نسبة له وصلت إلى 0.423 وفي سنة 2015 فقد انخفض إلى نسبة 0.408. وبما يخص معدل دوران الأصول المتداولة فقد انخفض من نسبة 0.256 سنة 2012 إلى نسبة 0.157 سنة 2013 ثم ارتفع سنة 2014 إلى نسبة 0.231 ثم عاود الانخفاض سنة 2015 إلى نسبة وصلت 0.164.



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة الرواد من 2012 إلى 2015

نلاحظ من الشكل السابق أن معدل دوران الزبائن أنه قد انخفض من نسبة 3.772 سنة 2012 إلى نسبة 3.462 سنة 2013 ثم ارتفع خلال سنة 2014 إلى نسبة 6.104 أما في سنة 2015 فقد انخفض إلى نسبة 5.485. أما معدل دوران الموردين فقد انخفض من نسبة -16.371 سنة 2012 إلى نسبة -20.685 سنة 2013 في سنة 2014 ارتفع إلى نسبة -17.544 ثم انخفض إلى نسبة -22.283 في سنة 2015.

الفصل الثاني : دراسة حالة لشركة الرواد لصناعة والخدمات

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة

خطوات حساب القيمة الاقتصادية المضافة: لحساب القيمة الاقتصادية المضافة يجب إتباع الخطوات التالية:

أ- حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال (CMPC): حيث تعرف على أنها المردودية الأدنى الواجب تحقيقها من مشروع استثماري وتعتبر تكلفة رأس المال عنصر مهم في المجال المالي فهي المعيار الأمثل للمفاضلة بين البدائل الاستثمارية والمحدد الرئيسي لقيمة المؤسسة.

ويتم حسابها وفق العلاقة التالية :

$$K0 = D .(D/D+CP) + cp .(CP/ D+CP)$$

K0: التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال؛

D: تكلفة الديون؛

D: الديون؛

cp: تكلفة الأموال الخاصة؛

CP: الأموال الخاصة.

ب- حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA حيث تحسب وفق العلاقة التالية:

$$EVA = (ROCI - CMPC). CI$$

حيث:

ROCI: العائد على رأس المال المستثمر.

CMPC: تكلفة رأس المال.

CI: رأس المال المستثمر.

ت- تقييم الأداء المالي لشركة الرواد باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة

(EVA)

الفصل الثاني : دراسة حالة لشركة الرواد لصناعة والخدمات

بعد التطرق للجانب النظري سنقوم في هذا المحور بحساب القيمة الإقتصادية المضافة (EVA) خلال السنوات 2012 إلى غاية 2015 بالاعتماد على مختلف القوائم المالية بهدف تقييم الأداء المالي لشركة الرواد للتعرف على إمكانية الشركة على خلق قيمة للمساهمين. ولحساب القيمة الإقتصادية المضافة (EVA) لشركة الرواد يجب إتباع الخطوات التالية:

(1) حساب تكلفة الأموال الخاصة Kcp: تحسب تكلفة الأموال الخاصة وفق علاقة

مردودية الأموال الخاصة كالتالي:

تكلفة الأموال الخاصة Kcp = النتيجة الصافية (RN) / الأموال الخاصة (CP)

والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (08): تكلفة الأموال الخاصة Kcp

| البيان | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|-----------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| النتيجة الصافية | 9032117 | 13545934 | 9580644 | 13581530 |
| الأموال الخاصة | 45745126 | 51221279 | 48677938 | 52678824 |
| kcp | 0.197444357 | 0.264459113 | 0.196816965 | 0.257817638 |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة الرواد من 2012 إلى 2015

(2) حساب تكلفة الاستدانة (D): تحسب تكلفة الاستدانة وفق العلاقة التالية:

تكلفة الاستدانة (D) = النتيجة المالية / الاستدانة الصافية

الاستدانة الصافية (DN) = الخصوم غير الجارية + خزينة الخصوم - خزينة الأصول -

التوظيفات المالية والجدول الموالي يوضح عملية حساب الإستهانة الصافية (DN) قبل

حساب تكلفة الإستهانة (D).

الفصل الثاني : دراسة حالة لشركة الرواد لصناعة والخدمات

الجدول رقم(09): يوضح قيم الاستدانة الصافية(DN) لشركة الرواد خلال الفترة(2012- 2015)

| 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | البيان |
|-----------|-----------|----------|----------|-------------------|
| 18864828 | 0 | 76640490 | 56000000 | الخصوم غير جارية |
| 0 | 0 | 0 | 0 | خزينة الخصوم |
| 46719041 | 28552245 | 21859696 | 453205 | خزينة الأصول |
| 0 | 0 | 0 | 0 | التوظيفات المالية |
| 27854213- | 28552245- | 54780794 | 55546795 | DN |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة الرواد من 2012 إلى 2015

ويتم حساب تكلفة الإستهانة(D) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تكلفة الإستهانة (D)

| 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | البيان |
|------------|-------------|--------------|-------------|-------------------|
| 575697- | 5041199- | 6230537- | 287522 | النتيجة المالية |
| 27854213- | 28552245- | 54780794 | 55546795 | الاستدانة الصافية |
| 0.02066822 | 0.176560512 | 0.113735792- | 0.005176212 | D |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة الرواد من 2012 إلى 2015

(3) حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال: وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$k_0 = cp \times CP / (DN + CP) + D \times (1 - IS) \times DN / (DN + CP)$$

حيث:

k_0 : التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال؛

D: تكلفة الإستهانة؛

k_{cp} : تكلفة الأموال الخاصة.

الفصل الثاني : دراسة حالة لشركة الرواد لصناعة والخدمات

الجدول رقم (11): التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال k_0 لشركة الرواد خلال الفترة

(2015 - 2012)

| 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | البيان |
|--------------|--------------|--------------|-------------|-------------|
| 0.257817638 | 0.196816965 | 0.264459113 | 0.197444357 | cp |
| 52678824 | 48677938 | 51221279 | 45745126 | CP |
| 27854213- | 28552245- | 54780794 | 55546795 | DN |
| 24824611 | 20125693 | 106002073 | 101291921 | DN+CP |
| 2.122040261 | 2.418696241 | 0.483210163 | 0.451616729 | (CP/(DN+CP) |
| 0.02066822 | 0.176560512 | 0.113735792- | 0.005176212 | D |
| 0.81 | 0.81 | 0.81 | 0.81 | (IS - 1) |
| -1.122040261 | -1.418696241 | 0.516789837 | 0.548383271 | (DN/(DN+CP) |
| 0.528315042 | 0.273147008 | 0.080179555 | 0.091468399 | k_0 |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة الرواد من 2012 إلى 2015

4) حساب العائد على رأس المال المستثمر (ROCI): لكي يتم حساب العائد على رأس

المال المستثمر ROCI يجب حساب رأس المال المستثمر CI بالعلاقة التالية:

رأس المال المستثمر CI = الاستثمارات العينية (INVE) + الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)

الإحتياج في رأس المال العامل (BFR) = (الأصول الجارية - خزينة الأصول) - (الخصوم

الجارية - خزينة الخصوم) ويتم حساب الإحتياج في رأس المال العامل (BFR) من خلال

الجدول التالي:

الفصل الثاني : دراسة حالة لشركة الرواد لصناعة والخدمات

الجدول رقم (12): الإحتياج في رأس المال العامل (BFR) لشركة الرواد خلال الفترة (2015 - 2012)

| 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | البيان |
|-----------|-----------|-----------|----------|----------------------|
| 47605735 | 57382650 | 105016235 | 77404630 | أ جارية-خ الأصول |
| 98688197 | 84880437 | 55254950 | 42897463 | خ جارية- خ الخصوم |
| 51082462- | 27497787- | 49761285 | 34507167 | BFR |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة الرواد من 2012 إلى 2015

أما رأس المال المستثمر (CI) يتم حسابه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): رأس المال المستثمر (CI) لشركة الرواد خلال الفترة (2015-2012)

| 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | البيان |
|-----------|-----------|-----------|----------|--------|
| 51082462- | 27497787- | 49761285 | 35407167 | BFR |
| 41112464 | 46777350 | 55505745 | 58845797 | INVE |
| -9969998 | 19279563 | 105267030 | 94252964 | CI |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة الرواد من 2012 إلى 2015

وبعد حساب رأس المال المستثمر (CI) سيتم حساب العائد على رأس المال المستثمر

(ROCI) وفق العلاقة التالية:

العائد على رأس المال المستثمر (ROCI) = النتيجة العملياتية (RO) / رأس المال

المستثمر (CI) ومن خلال الجدول التالي نستطيع تطبيق العلاقة السابقة.

الفصل الثاني : دراسة حالة لشركة الرواد لصناعة والخدمات

الجدول رقم (14): العائد على رأس المال المستثمر (ROCI)

| 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | البيان |
|-------------|-------------|-------------|-------------|--------|
| 17343018 | 17483594 | 21198421 | 10281976 | RO |
| -9969998 | 192795563 | 105267030 | 94252964 | CI |
| -1.73952071 | 0.090684628 | 0.201377592 | 0.109089153 | ROCI |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة الرواد من 2012 إلى 2015

(5) حساب القيمة الاقتصادية المضافة (EVA): وفي آخر مرحلة يتم حساب القيمة الاقتصادية

المضافة وفق العلاقة التالية:

$$EVA = (ROCI - CMPC) \times CI$$

حيث:

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة

ROCI: العائد على رأس المال المستثمر

CMPC: التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال

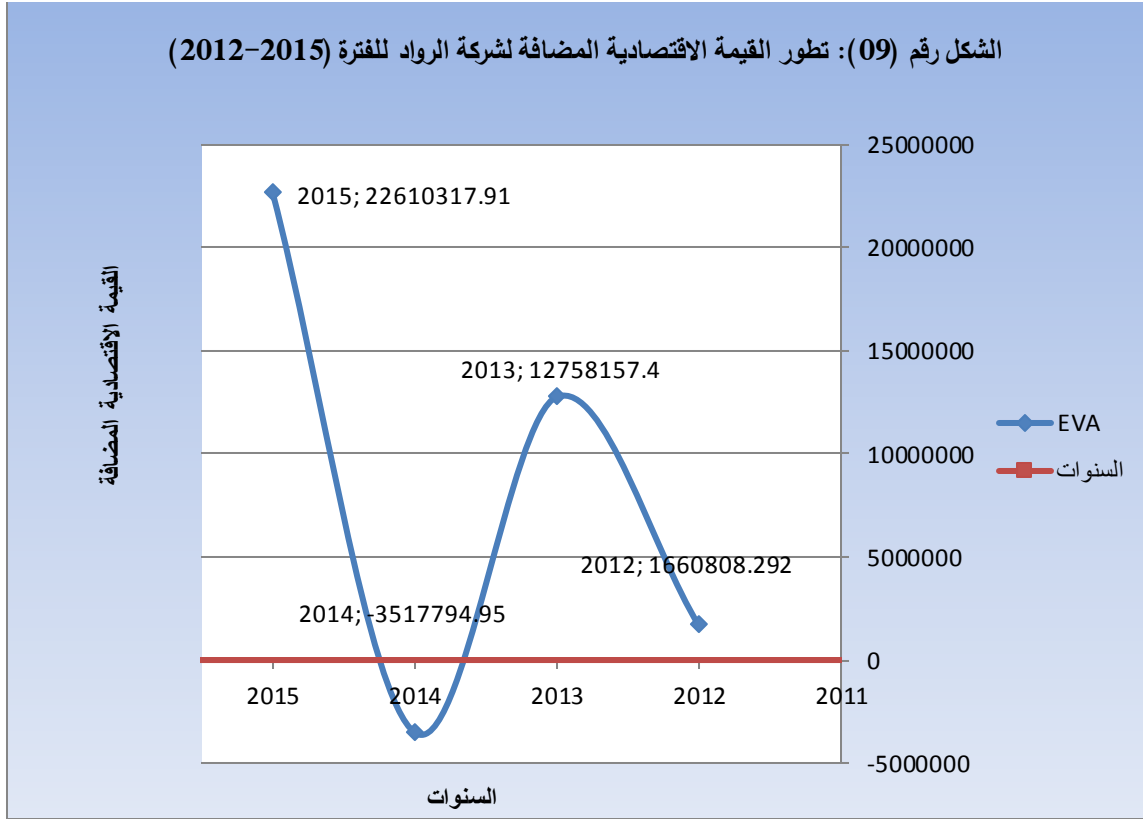
CI: رأس المال المستثمر

ومن خلال الجدول التالي نستطيع تطبيق علاقة حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA.

الجدول رقم (15): حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA

| 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | البيان |
|-------------|-------------|-------------|-------------|--------|
| -1.73952071 | 0.090684628 | 0.201377592 | 0.109089153 | ROCI |
| 0.528315042 | 0.273147008 | 0.080179555 | 0.091468399 | CMPC |
| -9969998 | 19279563 | 105267030 | 94252964 | CI |
| 22610317.91 | -3517794.95 | 12758157.4 | 1660808.292 | EVA |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة الرواد من 2012 إلى 2015



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة الرواد من 2012 إلى 2015

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة خلال فترة الدراسة حيث كانت القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) لمؤسسة الرواد كالتالي: ارتفعت من قيمة قدرت ب: 1660808.292 سنة 2012 إلى قيمة قدرت ب: 12758157.4 سنة 2013 أما سنة 2014 فكان الانخفاض الأكبر حيث كانت القيمة الاقتصادية المضافة السالبة -3517794.95، أما سنة 2015 فكانت أفضل سنة حيث كانت القيمة الاقتصادية المضافة وصلت إلى قيمة قدرت ب: 22610317.91.

وفي الأخير نستنتج أن مؤسسة الرواد خلال فترة الدراسة كان مستوى الأداء المالي مرضي نسبياً.

خلاصة الفصل:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي للدراسة وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري للدراسة واختبار مدى تطابقه مع الواقع العلمي واختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها هذا من جهة ومن جهة أخرى المقارنة بين النتائج دراستنا.

لقد بدأنا أولاً بوضع الجوانب الأساسية والمتمثلة في كل من طريقة وأدوات جمع المعلومات التي يمكن من خلالها التوصل للمعطيات وتلخيصها ومعالجتها كذلك تحديد عينة الدراسة ومتغيراتها وبعدها في المبحث الثاني قمنا بعرض وتحليل وتفسير النتائج التي توصلنا إليها انطلاقاً من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها ومنه اختبار فرضيات الدراسة.

ومنه يمكن تلخيص أهم النتائج في النقاط التالية:

• حققت الشركة رأس مال عامل موجب خلال فترة الدراسة يعني أن المؤسسة تحترم قاعدة التوازن المالي؛

• وأيضا الاحتياج في رأس المال العامل كان موجب يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات الدور بواسطة موارد العادية ومن خلاله حققت الشركة خزينة موجب خلال فترة 2012 و2013 وهناك فائض يضم إلى الخزينة

• أما خلال فترة 2014 و2015 فإن الاحتياج في رأس المال العامل كان سالب يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات الدورة بواسطة مواردها العادية

• وكذلك الشركة تحقق نسبت سيولة ذات نسبة تفوق نسبة 100% مما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير.

ومن خلال نتائج المتحصل عليها من هذه المؤشرات والنسب المالية نلاحظ تقدم نتائج خلال سنوات الدراسة نظرا إلى زيادة طلب هذا المنتج وبالإضافة إلى وجود منافسة شديدة من طرف المؤسسات الأخرى

الخاتمة العامة

تعتبر القوائم المالية هي من المخرجات النظام المحاسبي وهي وسيلة الإفصاح الرئيسية التي من خلالها الإفصاح للشركات وإظهار نتائج أعمالها خلال الفترة المالية ومركزها المالي نهاية نفس الفترة حيث من المعروف أن جميع المستخدمين سواء كانوا داخليين أو خارجيين يعتمدون بدرجة كبيرة على هذه القوائم عند اتخاذهم لقرارات مختلفة وبناء توقعات مستقبلية حول مستقبل الشركة.

وعليه حتى تتمكن الشركة من النمو والاستمرارية يتوجب عليها تقييم أدائها المالي لنشاطها السنوي بهدف إبراز الوضعية المالية للشركة

وقد قمنا في هذه الدراسة بمعالجة إشكالية التي تتمحور حول كيف تساهم القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وبناء على الفرضيات الموضوعية تمت معالجة هذا الموضوع من خلال فصلين رئيسيين خصص الفصل الأول للجانب النظري من الدراسة بينما خصص الثاني للدراسة التطبيقية لهذا الموضوع وذلك بالقيام بحساب المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لتقييم الأداء المالي لهذه المؤسسة

وسنلخص في الأخير مختلف النتائج التي تم التوصل إليها وذلك لمعرفة ما إذا تم تأكيد الفرضيات أو نفيها إضافة إلى بعض التوصيات والاقتراحات لتجسيد آفاق المستقبل

1- نتائج اختبار الفروض:

✓ تم إثبات صحة الفرضية الأولى والتي تنص على ان القوائم المالية من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية والملاحق وهذا ما تم التطرق اليه في الجانب النظري في عرض القوائم المالية حيث تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المقرضين وجميع المستخدمين الخارجيين حيث تقوم معظم الشركات بنشر كل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة في القوائم المالية السنوية ونصف السنوية والثلاثية، وحسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية أن القوائم المالية تتكون من: قائمة المركز

المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية والملاحق.

✓ تم إثبات صحة الفرضية الثانية والتي تنص على أن القوائم المالية تتميز بخصائص جودة المعلومات التي من شأنها أن تساهم في تقييم الأداء المالي وهذا ما تم تأكيده في الجانب النظري عند التعريف بخصائص النوعية للقوائم المالية على أنها صفات تم تحديدها من طرف معايير المحاسبة الدولية لكي تتميز بها المعلومات المحتواة فيها حتى تكون أساسا سليما في تقييم الأداء المالي ويبنى على هذا التفسير اتخاذ القرارات المثلى من قبل مستخدمي القوائم المالية وهذه الخصائص هي: القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة.

✓ تم إثبات صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على أن مؤسسة الرواد تقوم بإعداد القوائم المالية من ناحية الشكل والمضمون حسب مبادئ المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية فنستنتج بأنها تتميز بخصائص جودة المعلومات المالية وهذا ما تم تأكيده في الجانب التطبيقي عند تقييم الأداء المالي للمؤسسة الرواد فوجدنا كل المعطيات التي تم حسابها والتمثلة في نسبة السيولة ونسبة النشاط ونسبة الربحية والقيمة الاقتصادية المضافة أطلاقا من الميزانية وجدول حسابات النتائج التي أستلمنها من مؤسسة الرواد والتي تم اعدادها حسب مبادئ المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية حيث مضمونها يتميز بخصائص جودة المعلومات المالية.

✓ تم إثبات صحة الفرضية الرابعة والتي تنص على استخدام المؤسسة للقوائم المالية في تقييم أدائها المالي وتم التأكد في الجانب التطبيقي حيث توصلنا إلى أن القوائم المالية هي المحصلة النهائية لإنجاز عمل المحلل المالي ويقوم بدراسة تفصيلية ومعقدة لعناصر القوائم المالية والتي يستطيع من خلالها معرفة مواطن قوة والضعف في عملية تسيير المؤسسة الاقتصادية حيث من خلال هذه النتائج تستطيع مؤسسة الرواد أن تأخذ جميع قراراتها المالية على أسس علمية على المدى القصير والطويل.

2- توصيات الدراسة وآفاقها:

بناء على ما تقدم من نتائج يمكن إعطاء بعض التوصيات التي نرى ضرورة العمل بها مستقبلا وذلك على النحو التالي:

✓ يجب على شركة الرواد أن تضع نظام رقابي يهدف لتقييم أدائها المالي من خلال أساليب مختلفة

✓ يجب على الشركة أن يكون لديها محلل مالي خاص بها حتى تستطيع تقييم أدائها المالي؛

✓ يجب على المؤسسة الاقتصادية إعطاء اهتمام كبير لعملية التحليل المالي لأن به يتم الأداء المالي؛

✓ التنوع في اختيار المؤشرات المالية يزيد من احتمال اختيار الاستثمارات الناجحة؛ فعلى المستثمرين التوجه إلى استخدام المؤشرات الاقتصادية الحديثة فهي مكملة للمؤشرات التقليدية ولا غنى لأحدهما على الآخر؛

✓ توحيد جهود المحاسبين ومختلف المسيرين للخروج بقوائم مالية صادقة توضع بصورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة؛

✓ لابد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكثر للقوائم المالية الصادرة على مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرار

آفاق الدراسة:

وفي الاخير بعدما تطرقنا لهذا الموضوع والتمثل في دور جودة القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، تبين أنه يمكن فتح الباب لعدة إشكاليات وبحوث مستقبلية تستحق الدراسة وذلك بالتطرق للمواضيع المتعلقة ب:

✓ دور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي والمعايير الدولية.

✓ دور المعلومات المحاسبية في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

✓ المعيار المحاسبي الدولي الأول وتأثيره على جودة القوائم المالي.

المراجع

الكتب بالعربية:

1. أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 43 .
2. الياس بن الساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 84.
3. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية (IFRS/IAS)، إثراء والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 50-51.
4. دريد آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 83.
5. ريتشارد شرويدر واخرون، تعريب خالد علي واخرون، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، السعودية 2006، ص ص 136-137.
6. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 38.
7. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات للسلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 31.
8. مجيد الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 43.
9. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 4.
10. محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد الفني، 2009، ص 262.
11. محمد محمود الخطيب، العوامل المؤثرة على الأداء المالي (الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات)، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2010، ص 48.
12. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، 2007، ص 169.
13. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 65.
14. ناصر دادي عدون، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، دار المحمدية، الجزائر، 2001، ص 321.

1. George R.Terry، Stéphan. G Franclin، les principes du management. Ed economica، 8 ed Paris،1985، p.501.
2. Pascal Barneto،Georgorio،DSCG2 Manuel et APP Lincations، 2^e édition، Dunod، Paris، 2009، p:235-236.

المذكرات

1. اليمن سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها (دراسة حالة الشركة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة -العلمة - سطيف)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 46.
2. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو المعايير الإبلاغ المالي الدولي وأثره على مهنة المدقق، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2009/2008، ص 180.
3. محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 92-95.
4. مريم عياز، تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الرفع المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص 09.

المجلات

1. عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في الشركة الاقتصادية، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 04، 2006، ص 41-42.

الملتقيات

1. محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -بسكرة)، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي: 50-06/05/2013، ص 7-8.

